جامعة المنصورة
كلـــــية الحـــــقوق
قســـم الـــــقانون الجـــنائي
مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

التعاون الدولي الجنائي بشأن مواجهة جرائم الإرهاب الجوي

إعداد
أحمد عبدالهادي عبدالمنعم القاضي
المقيد باحث دكتوراه بالكلية

إشراف
أ. د/ أحمد شوقي عمر أبو خطوة
أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق جامعة المنصورة سابقاً

.

مقدمه:

يتناول البحث الحماية الجنائية لوسيلة النقل الجوية إحدى وسائل المواصلات الحديثة التي آثرها الناس علي باقي الوسائل سواء البرية أو البحرية. لما تتميز به من مميزات عديده عن غيرها من الوسائل الأخرى. وأهم هذه المميزات السرعة والأمان. ولكنها لم تسلم من الاعتداءات أيضاً؛ فتعرضت للخطف والتدمير وغيرها من الأعمال الإجرامية الإرهابية بسبب أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ومما لاشك فيه أن **اختطاف** طائرة ما يعرض للخطر من علي متنها. لذا؛ اتجهت التشريعات الجنائية الحديثة إلي تجريم النشاط الخطر؛ تمشياً مع السياسة الحديثة في التجريم لحماية المصالح القانونية بمجرد تعريضها للخطر وليس بمجرد وقوع الضرر([1])، فتعريض الطائرة للخطر سواء كان ذلك عن طريق الإستيلاء غير المشروع أو التهديد به أو غير ذلك من الأفعال التي من شأنها أن تعرض الطائرة ومن علي متنها للخطر، والذي يُعُد من أخطر صور السلوك الإجرامي([2]). فضلاً عن أنه يؤدي إلي أضرار أو أخطار اجتماعية واقتصادية. فهو أيضاً قد ينجم عنه أضرار أو أخطار سياسية واسعة النطاق؛ إذ قد يُستهدَف من الخطف تسهيل فرار أو هروب بعض المسجونين أو بعض المعارضين السياسيين. وقد يُستخدَم إحتجاز الركاب كرهائن وسيلة للضغط علي السلطات العامة للإستجابة لأمر أو شرط ما. كما قد تُستخدَم الطائرة للتشهير أو التهديد لإبتزاز المال، وخلق حالة من الإضطراب داخل السلطات العامة.([3]) ومن هنا تنبع أهمية الحماية الجنائية للطائرات المدنية؛ لدرء الإعتداء عليها أو علي من يستعملها أو يتولى قيادتها، أو مجرد تعريض سلامة من بها للخطر.

([1]) د. أحمد شوقي عمر أبو خطوة، جرائم التعريض للخطر العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦.

([2]) د. عبدالعزيز العجيزي، خطف الطائرات بين المنطق الثوري والأمن الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٤٦.

([3]) د. محمود صالح العادلي، الإرهاب والعقاب، كلية الشريعة والقانون بطـنطا، جـامعة الأزهر، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي، ١٩٩٣، ص ١٤٦: ١٤٧.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الموضوع من أهمية الطائرات المدنية للعالم أجمع. حيث تعتبر الوسيلة الأكثر استخداماً في التنقل بين الدول، وبين المقاطعات ذات المسافات البعيدة؛ نظراً لما تتميز به من سرعه وأمان. ولقد شهد العالم بفضل التقدم في مجال النقل الجوي حوادث و/أو كوارث أدت إلي تدخل ملحوظ من جانب التشريعات الجنائية الحديثة؛ بهدف ملاحقة الأفعال التي لم تصل بعد لمرحلة الضرر الفعلي بالمصالح القانونية الجديرة بالحماية عن طريق التجريم والعقاب في مراحل السلوك المتقدم. وسواء كان ذلك التدخل من جانب المشرع الوطني أو الدولي علي حدٍ سواء، إلا أنه نتج عن ذلك مشاكل عديده لم تكن تُعرف من قبل.

إشكالية الموضوع:

تتمثل إشكالية البحث في بحث النقاط التالية:

- التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الارهاب الجوي.
- المخاطر الناشئة عن مناطق النزاعات المسلحة.
- تسليم المتهمين بارتكاب جرائم الإرهاب الجوي وفقاً لاتفاقيات حماية الطيران المدني.
- سلطات قائد الطائرة تجاه الركاب غير المنضبطين علي متنها.

منهج البحث:

منهج البحث تحليلي؛ حيث يتم تحليل الأصول والمبادئ المستقر عليها في المجال الجنائي؛ لمعرفة الشروط والضوابط الموضوعية التي يجب توافرها في النص التجريمي المتعلق بتجريم تعريض الطائرات المدنية للخطر. وذلك حتي لا يتعارض مع المبادئ المستقر عليها لاسيما مبدأ الشرعية الجنائية فيما يتضمنه من ضرورة وضوح وتحديد الأفعال الإجرامية بدقة.

التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الإرهاب الجوي

تمهيد وتقسيم:

تتمثل الخطوة الأساسية في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في ضرورة تكاتف أعضاء المجتمع الدولي للقضاء علي الآنشطة الارهابية، وهذا ما أشار إليه المندوب السوفيتي في اللجنة (٦) من الدورة (٢٦) للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٤م، حيث دعا إلي "أهمية التعاون الدولي لمكافحة أعمال الإرهاب الدولية... وذلك من أجل تأمين تدابير المقاومة الفعالة ضد أي نشاط إرهابي"([1]).

كما تشكل الجريمة التي ترتكب ضد الطيران المدني تحدياً كبيراً للتطور التكنولوجي،وأيضاً تحدياً للعدالة الجنائية في كثير من بلدان العالم النامية وكذلك المتقدمة([2]). وبما أنها جريمة دولية ليست فردية تهم دولة واحدة فحسب. بات واضحاً حتمية التعاون الدولي للتصدي للجرائم الإرهابية نظراً لما تتسم به من وحشية وما تخلفه من آثار تدميرية تضر بالدولة وتوقف عجلة التنمية. كما يوجد قصور في السياسة الجنائية الوضعية نظراً للتطور التكنولوجي الذي يتسارع الإرهابيون في الإعتماد عليه في جرائمهم. لذا؛ فإن مواجهة هذه الظاهرة يجب أن تتم من خلال وضع الضوابط وتحديد الوسائل العلمية والعملية لتعزيز التعاون الدولي([3])، حيث أنه الطريق الوحيد للقضاء علي ظاهرة تزداد يوماً بعد يوم معرضة للخطر المجتمع الإنساني، وهذا التعاون يمكن أن يتحقق إذا ما أخذنا في الإعتبار النقاط التالية، وهي:

أولا: صور التعاون الدولي:

أ- تسليم المجرمين. ب- تعديل قوانين اللجوء السياسي. ج- إحترام خصوصيات الدول. د - تبادل المعلومات. هـ - تعاون الدول في مجال المحاكمة والعقاب.

ثانيا: مبررات التعاون الدولي:

أ- الأثر التدميري لبنيان الدولة جراء الجرائم الإرهابية.

ب-الطابع التنظيمي لمرتكبي الجرائم الإرهابية.

ج- إمتداد جرائم الإرهاب عبر الدول. د- تحقيق الأمن الجماعي.

([1]) د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م، ص ١١٧.

([2]) د. أحمد إبراهيم مصطفي سليمان، جرائم الإرهاب الدولي، الإرهاب والجريمة المنظمة– التجريم وسبل المواجهة، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠٢.

([3]) - **Ashraf Shams El din**: The Need for Cooperation Among Countries in Prevention and control of crime, Chicago, Illinoi, 1990, p.135.

ونظراً لأن فكرة التعاون الجنائي بين الدول تثير بعض المخاوف؛ حيث قد يمس في بعض جوانبه سيادة القوانين الوطنية داخل الدولة مثل: تسليم المجرمين أو تطبيق الأحكام الجنائية. مما دفع جانباً من الفقه لتعريفه بأنه "ذلك القدر من المساعدة والعون الذي تبذله سلطات دولة ما لدولة أخري غيرها، بنية توقيع العقاب بالمجرمين الذين أخلوا بالأمن فوق حرم إقليمها (إقليم الدولة الأخرى)"([1]). كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في البند (٥) الفقرة (ب) علي أنه يجب علي جميع الدول ضمان القبض علي مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم أو تسليمهم وفقاً للأحكام ذات الصلة من قانونها الوطني([2]).

يري أيضاً جانب فقهي آخر أن التعاون الدولي لمكافحة الجريمة هو "تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر؛ لتحقيق نفع أو خدمة أو مصلحة مشتركة، في مجال التصدي لمخاطر وتهديدات الإجرام"([3]). **فالتعاون هنا يقصد به التكامل من خلال التعاون الجنائي وتبادل المعلومات.**

في حين ذهب جانب فقهي ثالث إلي أن فكرة التعاون الدولي تتمثل في "مجموعة الوسائل التي بواسطتها تقدم إحدى الدول معونة سلطاتها العامة أو مؤسساتها القضائية إلي سلطة التنفيذ أو التحقيق في دولة أخري"([4]). **فجوهر التعاون وفقاً لهذا التعريف يتمثل في تقديم تسهيلات معينه من دولة لدولة أخري في مجال ملاحقة المجرمين.**

وبالتالي فإن التعاون الدولي بمنع العمليات الإرهابية لوقاية المجتمع علي الصعيدين الدولي والمحلي من مختلف الجرائم التي قد يعقبها أزمات أمنية وسياسية واقتصادية، وبصفة خاصة الجرائم المنظمة وجرائم الإرهاب، يتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي؛ ليتحقق التعاون الدولي لمواجهة الإرهاب الجوي ، وبالتالي نتناول هذا الموضوع في مطلبين متتاليين، كالآتي:

المطلب الأول: مبررات التعاون الدولي.

المطلب الثاني: صور التعاون الدولي.

([1]) د. محمد الفاضل، التعاون الدولي في مكافحة الإجرام، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٧– ٢٠٠٨، ص ٤.

([2]) الجمعية العامة للأمم المتحدة، التدابير الرامية للقضاء علي الارهاب الدولي، الدورة ٤٩، البند ١٤٢ من جدول الأعمال، ١٧ فبراير ١٩٩٥، ص ٦. (A/RES/49/60)، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١/١٢. علي الرابط:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N95/768/17/pdf/N9576817.pdf?OpenElement

([3]) د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩، ص ١٣٩.

([4]) د. ماجد إبراهيم علي، التنظيم الدولي الأمني، دراسة في إطار التطوير العام للتنظيم الدولي للمنظمات الدولية الأمنية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢ وما بعدها.

المطلب الأول
مبررات التعاون الدولي

تمهيد:

أصبحت الحاجه ملحه لتكاتف الجهود الدولية للتعاون في سبيل الوقاية من الإجرام ومعاملة المجرمين خصوصاً فيما يتعلق بالجرائم الإرهابية، وذلك استنادا للأسباب التالية:

أ- الأثر التدميري لبنيان الدولة جراء الجرائم الإرهابية:

تختلف الجريمة الإرهابية عن غيرها من الجرائم العادية المنصوص عليها في قانون العقوبات؛ نظراً لما تخلفه من آثار تدميرية هائله متمثلة في وقوع ضحايا بشرية وخسائر مادية، بالإضافة إلي التبعات السلبية سواء في النواحي الإقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. فهذه الجرائم تؤرق أجهزة الدولة لاسيما الأجهزه الأمنية من حيث قيامها بدور هام متمثل في إحكام السيطرة وإعادة الأمن والأمان لسائر ربوع الوطن، كي لا يشعر المواطن بعدم الأمن في موطنه، وبالتالي يفقد الثقة بمؤسسات دولته([1]).

يؤيد ذلك بعض الفقه بقوله أن الهجمات الإرهابية الأكثر قتلاً وترويعاً للمواطنين يرتكبها منظمات إرهابية لها أهداف سياسية، معتمدة علي مصادر تمويل ودعم لوجستي؛ من أجل القيام بمهامهم الإجرامية وتصديرها للعالم بشتي الوسائل؛ للحصول علي المزيد من الترويع وزعزعة ثقة الشعوب بقدرة الدولة علي توفير الأمن والاستقرار لمواطنيها([2]).

كما أن لتلك الأعمال آثار علي الاقتصاد خاصة أسواق الأسهم والسندات التي تمثل عصب الحياة الإقتصادية وتحتاج لمزيد من الإستقرار لجذب المستثمرين([3])، والسياحة أيضاً تتأثر سلباً بإزدياد العمليات الإرهابية، **خير مثال** جمهورية مصر العربية خاصة في الفترة ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م، فضلاً عن كثرة النفقات التي تتكبدها الدولة من أجل مكافحة تلك الأعمال.

([1]) د. هزاع عبدالعزيز المجالي، التعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، الأردن، المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠١٤، ص١٤٤.

([2]) – **John, Cooley:** Unholy Wars, Afghanistan, America, and International Terrorism, Sterling VA: Pluto Press, 2000, JZ1480. A57A3

مشار إليه في: د. هزاع عبدالعزيز المجالي، التعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب، مرجع سابق، ص١٤٤ هامش رقم ٣١.

([3]) د. محمد شفيق، آثار الإرهاب وخطورته علي الأمن والاستقرار الداخلي في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اكاديمية الشرطة، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٤.

ب- الطابع التنظيمي الذي تتميز به الجرائم الإرهابية:

تطورت الجريمة الإرهابيه مع تطور التكنولوجيا، بعد أن كانت الجريمة مقتصرة علي نطاق إقليمي معين ومحدد. أصبحت الآن عابره للحدود، وبعد أن كانت فردية أصبحت جماعية تكونت لديها فكرة التنظيم([1])، وبذلك أصبح العالم يواجه تنظيمات إرهابية تعتمد علي مصادر تمويل متعددة ومتجددة([2]).

كما أن تلك التنظيمات إستغلت المناخ الدولي المعاصر فعملت علي توسيع شبكات إتصالها خارج حدود الدول بمساعدة شبكات تعاونية في دول أخري، وذلك للعمل علي تزويد بعضهم البعض بالدعم التنظيمي والمادي([3])، الأمر الذي يؤرق الدول منفردةً في القضاء علي تلك التنظيمات، مما يتطلب ضرورة التعاون الدولي والإقليمي للتصدي لتلك التنظيمات والقضاء عليها.

ج- تحقيق الأمن الجماعي:

تسعي الدول للتعاون في المجالات الأمنية لتحقيق هدف مشترك وهو الأمن الجماعي والعيش بسلام، وتتلخص فكرة الأمن الجماعي في مبدأ العمل من أجل المحافظة علي السلم والأمن الدوليين، فهو نظام تكون فيه المسئولية المتعلقة بالأمن مشتركة بين جميع أعضاء الجماعة الدولية([4]).

د- امتداد جرائم الإرهاب عبر الدول:

أخذت الجريمة الإرهابية منحيً جديداً فتطورت من الوطنية إلي الإقليمية ثم العالمية؛ وذلك نظراً لإعتماد مرتكبيها علي التطورات التكنولوجية. مما يستوجب معه الأمر تدعيم جهود التعاون الإقليمي والدولي في مختلف مجالات العمل الأمني ([5]) ومن ثم أصبح لزاماً علي جميع الدول أن تتكاتف مع بعضها البعض من أجل مواجهة هذه الظاهرة، حمايةً للإنسانية جمعاء([6]).

([1]) - **Jean-Christophe Martin**: Les règles Internationales Relatives, Lutte Contre Le Terrorisme, Bu Lanta, 2006, p186.

([2]) د. إبراهيم عيد نايل، المواجهة الجنائية لظاهرة الإرهاب، دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٨٦ والقانون المصري رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢، دار النهضة العربية، ١٩٩٩/٢٠٠٠، ص ١٥ :١٦.

([3]) د. علاء الدين محمد أحمد شحاته، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، دراسة الاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٢.

([4]) د. أشرف عرفات أبو حجازه، الوسيط في قانون التنظيم الدولي، الطبعة الأولي، ٢٠٠٢م، ص ٢٢ وما بعدها.

([5]) قرارات الامم المتحدة، الجلسة العامة، (٨ ، ٩ سبتمبر ٢٠٠٦م).

([6]) د. أسامة حسين محي الدين، جرائم الإرهاب علي المستوي الدولي والمحلي دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨م، ص ٥.

كما أدركت منظمة الأمم المتحدة خطورة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود فعقدت عدة مؤتمرات من أجل التعاون والعمل علي منع تلك الجريمة، منها المؤتمر الرابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ١٩٧٠م، والمؤتمر الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بجنيف ١٩٧٥م، والمؤتمر السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ١٩٨٠م، والمؤتمر الوزاري العالمي المعني بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بنابولي ١٩٩٤م، والمؤتمر الثامن ١٩٩٠م، المؤتمر التاسع بالقاهرة ١٩٩٥م، والمؤتمر العاشر ٢٠٠٠م([1]).

المطلب الثاني
صور التعاون الدولي

تمهيد:

يتخذ التعاون الدولي صوراً عديدة يمكن أن تنتهجها الدول في مواجهة خطر الإرهاب الغاشم الذي لا يفرق بين ديانة وأخري، ولا بين دولة وأخري، ولا بين قوي وضعيف. فأخطر ما يخلفه العمل الارهابي هو إزهاق الارواح. وبالتالي فإن المجتمع الدولي مطالب بالتصدي لمثل هذه الأفعال من خلال التعاون الجاد، وهذا التعاون قد يتمثل في:

أ- تسليم مرتكبي جرائم الإرهاب الجوي

يستند نظام تسليم المجرمين([2]) علي فكرة التعاون الدولي في مجال مكافحة الإجرام وتحقيق العدالة، وأن عدم وجود إتفاق سابق لا يحول دون التسليم، حيث أنه مستمد من القواعد العامة التي تحكم العلاقات بين الدول، فالإتفاق لا ينشئ التسليم وإنما ينظمه ويلزم الدول بما تم الإتفاق عليه.([3])

ونتناول في هذا المطلب النقاط التالية:

([1]) د. خلف رمضان محمد الجبوري، د. محمد حسن خمو، دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٤، العدد ٥١، السنة ١٦، ص ٣٠٦.

([2]) - Extradition is the world's ancient system of collaboration regarding criminal issues between States. The purpose of extradition was related with political refugees rather than criminals in the past. See: **Muhammad Anwar:** What are The main distinctions between extradition and surrender (Eawfd)?,May 2012, p. 11. At: http://scriptiesonline.uba.uva.nl/document/448304., 2/8/2016.

([3]) د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الحادية عشر، ١٩٩٠، ص٣٠٤.

أولاً: تعريف نظام تسليم المجرمين وشروطه الخاصة بالجريمة وبالشخص المطلوب تسليمه.
ثانياً: تسليم المجرمين المتهمين بإرتكاب جرائم الإرهاب الجوي. **وذلك علي النحو التالي:**

أولاً تعريف نظام تسليم المجرمين وشروطه الخاصة بالجريمة وبالشخص المطلوب تسليمة:

١ –مفهوم نظام تسليم المجرمين([1]):

التسليم عمل من أعمال السيادة، ويقصد به (تخلي دولة عن شخص مقيم في إقليمها لدولة أخري تطالب بتسليمة لتتولي محاكمته علي جريمة منسوب إليه إرتكابها ومعاقب عليها بمقتضي قوانينها أو لتنفيذ حكم صادر عليه من

([1]) راجع في تسليم المجرمين:

- د. أحمد شوقي عمر أبو خطوة، شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، ص ١٢٨ وما بعدها.
- د. صالح مصطفي البرغثي، قضية لوكربي، دراسة في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٨، ص١٤٩.
- د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الطبعة الثانية عشر، ١٩٩٣م، ص ٢٩٨.
- د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٤٠٠.
- د. بدرية العوضي، القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب وتطبيقه في دولة الكويت، دار الفكر بدمشق، ١٩٧٩، ص١٦٨ وما بعدها.
- د. محمد عيد الغريب، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الجزء الأول (النظرية العامة للجريمة)، ١٩٩٤، ص١٨٦ وما بعدها.
- د. محمد لطفي عبدالفتاح، آليات الملاحقة في القانون الجنائي الدولي الإنساني، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١١، ص ٢٨٦. وقد عرفته أيضاً المحكمة العليا في الولايات المتحدة:

The U.S. Supreme Court's definition of extradition is "the surrender by one nation to another of an individual accused or convicted of an offense outside of its own territory, and within the territorial jurisdiction of the other, which, being competent to try and to punish him, demands the surrender ".
See**: Anna Mac Cormack:** THE UNITED STATES, CHINA, AND EXTRADITION READY FOR THE NEXT STEP?, 2009, v.1, p 447. At: http://dev.nyujlpp.org/wp-content/uploads/2012/11/Anna-MacCormack-The-United-States-China-and-Extradition-Ready-for-the-Next-Step-.pdf 11/7/2017.

محاكمها في مثل هذه الجريمة).([1]) ويعرف أيضاً بأنه "التسليم الرسمي لهارب من العدالة، رغماً عنه، من جانب سلطات الدولة التي يقيم فيها إلي سلطات أخري بغرض مقاضاته جنائياً أو تنفيذاً لحكم صادر بحقه".([2])

يعد تسليم المجرمين من أقدم وأهم وسائل التعاون بين الدول في المسائل الجنائية، ولكنه لا يمكن أن يعد بديلاً عن الوسائل الأخرى([3]). كما أنه في غالبية الدول الغربية إجراء قضائي؛ مثال ذلك التجربة الكندية الأمريكية([4])، بينما في المملكة العربية السعودية وكثير من الدول العربية إجراء إداري، وفي مصر فإن تدخل السلطات القضائية في تسليم المجرمين طبقاً لفتوي مجلس الدولة المصري، لا يرقي لأن يعتبر إجراء إداري.([5])

([1]) د. محمود سامي جنينه، القانون الدولي العام، القاهرة، ١٩٣٨، ص ٣١٨.، د. نجاتي سيد أحمد سند، نظرية الجريمة السياسية في القوانين الوضعية المقارنة وفي الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٤٤.

([2]) د. محمد محمود عبدالله عزت، الحماية الجنائية للملاحة البحرية من الإرهاب دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٢م، ص٦٣٩.

([3]) - **M. Cherif Bassiouin:** Law and Practive of the United States, in " International Criminal Law", Procedural and Enforcement Mechanisms, 2d, 1998, p191.

وإن كان تعبير "تسليم المجرمين" هو الشائع في مصر وغالبية الدول العربية، فإن قانوني العقوبات اللبناني والسوري يستخدمان مصطلح "الاسترداد"، كما يحرص غالبية الفقه اللبناني علي استخدام ذات الاصطلاح. أنظر: د. أحمد محمد عبد الظاهر، تسليم المجرمين ماهيته وسنده وأحكامه في القانون الإماراتي، مجلة الفكر الشرطي، المجلد ١٥، العدد (٣)، ٢٠٠٦، ص ١٥٠.

([4]) - The Canada-U.S. Experience: Extraditing to Canada: The Canada-United States Extradition Treaty allows each country to request from the other the extradition of individuals who are charged with, or have been convicted of, an offense within the jurisdiction of the requesting state. This enables each country to establish personal jurisdiction over individuals who may be found in the other country, when the two conditions standard to extradition treaties are met:
- The principle of double criminality is satisfied; that is, the conduct in question must be criminal in both countries. (It is the conduct, not the name of the offense, that is relevant).
- In addition, extradition will be granted only for offenses punishable by imprisonment of more than one year. See: **J. William Rowley, D. Martin Low, and Omar K. Wakil**: Increasing the Bite Behind the Bark: Extradition in Antitrust Cases, p. 3. At: http://www.americanbar.org/content/dam/aba/publishing/antitrust_source/Apr07_Wakil4_30f.authcheckdam.pdf. 15/8/2016.

([5]) د. محمد فتحي عيد، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٣، ص١٥.، د. عبدالغني محمود، تسليم المجرمين علي أساس المعاملة بالمثل، دار النهضة العربية، القاهره، ١٩٩١، ص٧٥.

١ – **الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين:**

يثور التساؤل عن الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين، وهل هو إجراء إداري أم قضائي أم أنه عمل من أعمال السيادة ؟

يمكن الإجابة علي هذا التساؤل من خلال عرضنا لموقف فقهاء القانون الدولي، حيث اختلف فقهاء القانون الدولي حول تكييف الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين. فاتجه جانب من الفقه إلي اعتباره **عملاً قضائيًا** تباشره الدولة التي تقوم بتسليم الهارب من العقاب والمحاكمة([١]). بينما اتجه جانب آخر إلي إعتباره **عملاً سياسيًا** تمارسه الدولة بمنأى عن السلطة القضائية، حيث يتوقف التسليم علي رغبة الدولة وحدها بصرف النظر عن صدور قرار التسليم من السلطة القضائية من عدمه.([٢]) وقد أخذت بهذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية([٣])، كما تبناه قضاة محكمة العدل الدولية. حينما رفضت المحكمة الشق المستعجل في قضية لو كربي، وقد قرر قضاة المحكمة في هذا الشأن أنه "في نظر القانون الدولي العام يعد تسليم المجرمين قراراً سياسياً للدولة المطلوب إليها والتي لا تكون ملزمة بإجابته، إذ لا يوجد في القانون الدولي العام التزاماً بتوقيع عقوبات في حالة عدم التسليم"([٤]).

أما إذا كان التسليم **ذات طبيعة إدارية** فقد يتجه الفكر إلي التنظيم الإداري أو الطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري([٥])، وهو ما إتجه إليه جانب ثالث من الفقه الفقه حيث اعتبره **خليطاً من أعمال السيادة وأعمال القضاء** في آنٍ واحد، فهو يجمع بين الأمرين ويلبي حاجة من حاجات الصالح العام المشترك للأمم المتمدينة في العصر الحاضر.([٦])

([١]) د. محمد حسن العروسي، تسليم المجرمين، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٥١م، ص ٩١.

([٢]) د. صالح مصطفي البرغثي، قضية لوكربي، مرجع سابق، ص١٥٤.

([٣]) د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

([٤]) د. محمد عبد العزيز سهل، جرائم الإرهاب الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، قسم القانون الدولي العام، ٢٠١٢م، ص ٥٣١.

([٥]) د. عبدالعظيم مرسي وزير، المبادئ العامة لتسليم المجرمين في ضوء المجهودات الفقهية والمعاهدات الدولية،" المؤتمر العلمي العلمي السنوي الثالث لكلية الحقوق جامعة المنصورة بعنوان – المواجهة التشريعية لظاهرة الارهاب علي الصعيدين الوطني والدولي"، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٤٠.

([٦]) د محمد الفاضل، التعاون الدولي في مكافحة الإجرام، الطبعة الخامسة، دمشق، ١٩٩١م، ص ٦٣ وما بعدها.،

د. مازن خلف الشمري، موانع تسليم الإرهابيين دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، العدد الأول، المجلد١٢، ٢٠١٠، ص٢٩٧.

ومن الجدير بالذكر أن المشرع الإيطالي قد أخذ بالنظام المختلط في شأن الإجراءات الخاصة بتسليم المجرمين، حيث يمر بمرحلة إدارية يكون الاختصاص فيها لوزير العدل لمنع أو رفض التسليم، تليه مرحلة قضائية حيث لا يكون التسليم إلا بحكم محكمة الاستئناف (م ١/٧٠١).([1])

لذا يري الباحث أن إتباع النظام المختلط هو الأفضل للصالح العام المشترك، وهو ما ذهب إليه الفقه الإيطالي أيضاً، حيث يري الفقه الإيطالي أن انتقاء المشرع للنظام المختلط يوفر ضماناً للتحقق من الشروط القانونية لتسليم المجرمين وفي نفس الوقت حماية الحرية الشخصية للمطلوب تسليمة([2]).

٢ -شروط تسليم المجرمين:

يعتبر تسليم المجرمين صورة من صور التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الدولية([3])، حيث أن فيه خروج عن الحدود الجغرافية للدول لملاحقة وتعقب المجرمين والتصدي للجريمة([4])، وبذلك فإنه يجب توافر شروط معينه في حالات تسليم المجرمين منها شروط خاصة بالجريمة وشروط أخري خاصة بالشخص المطلوب تسليمه([5]). وأهم هذه الشروط أن تكون الجريمة محل التسليم من الجرائم التي يجوز فيها التسليم، وأن تخضع لمبدأ ازدواجية التجريم([6]).

([1]) **-P. Dubolion, T. Baglione, F. Bartolini**: II nuovocodice de procédé URA pénale, Ed. La Tribuna, Piacenza 1989, p 1281.

([2]) د. عبدالفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١٩٩٩، ص٣٨٧.

([3]) د. أشرف محمد لاشين، النظرية العامة للجريمة الدولية دراسة تحليلية تأصيلية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠١١م، ص ٦٣٦.

([4]) د. صالح محمد البرغثي، قضية لو كربي، مرجع سابق، ص ١٤٩.

([5]) راجع في ذلك: د. سامي جاد عبدالرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق الحقوق ،جامعة عين شمس، ٢٠٠٣م، ص ٣٤٣.

([6]) - The dual criminality principle, requires that the crime charged in the requesting state must also be found in the requested state's legal system. It protects an individual against prosecution in cases when his behavior is not considered a criminal act in the requested state. See: **Sonja Clue, Tamara Misread and Bojan Obradović**: Extradition in Croatian legislation and legal practice, p.6. At: http://www.ejtn.eu/Documents/Themis%202012/THEMIS%202012%20ERFURT%20DOCUMENT/Written%20paper%20Croatia%20Team%201.pdf: 2/8/2016.

ثانياً: تسليم المجرمين المتهمين بإرتكاب جرائم الإرهاب الجوى.

- **تسليم المجرمين الإرهابيين وفقاً لإتفاقية طوكيو ١٩٦٣:**

نصت المادة (١٦) من الاتفاقية علي أنه "... **فيما يتعلق بإعادة التسليم تعتبر الجرائم التي ترتكب علي متن طائره مسجله في إحدى الدول المتعاقدة أياً كان مكان حدوثها، كما لو كانت قد ارتكبت أيضاً في إقليم الدولة المسجلة بها الطائرة**"([1]).

يتضح من خلال هذه الفقرة أنها لم تنص صراحةً علي جواز تسليم المجرمين؛ بل حددت المكان وأحالت موضوع التسليم للقانون الداخلي للدولة التي قُبض علي المجرمين فيها. وهذا ما أكدت عليه في الفقرة الثانية، حيث قررت أنه "...**بدون الإخلال بأحكام الفقره السابقة ليس في أحكام هذه المعاهدة ما ينشئ التزاما بإجراء إعادة التسليم**...".

إلا أنه هذه الاتفاقية تطرقت في المادتين (١٣، ١٥) لمسألة تسليم المتهم فأجازت إعادة تسليم المشتبه فيه إلي دولة أخري([2])، أو إبعاده عن إقليم الدولة([3]). فلم تلزم الدولة المتواجد المتهم علي إقليمها بتسليمة لدولة الجنسية، أو علي الأقل إحالته للسلطات المختصة لمحاكمته. كما أنها لم تحدد وضع المتهم أو اللاجئ السياسي. حيث أخرجت عن نطاق تطبيقها عمليات الإستيلاء علي الطائرات لأسباب سياسية([4]).

فإذا ما أستقر الوضع في الدساتير الداخلية لمختلف الدول علي عدم جواز تسليم المتهمين واللاجئين السياسيين([5]) إلي دولة أخري ليحاكموا عن فعل منسوب إليهم فيها باعتبار تلك الجرائم من قبيل الجرائم السياسية وفقاً لما نصت عليه الإتفاقية، فإن الدول التي يثبت لها الإختصاص لن تكون ملزمة بتسليم هؤلاء الجناة المتواجدين علي إقليمها بعد هبوط الطائرة.

([1]) أنظر المادة (١/١٦) من إتفاقية طوكيو ١٩٦٣م المعدلة بموجب بروتوكول مونتريال ٢٠١٤م.

([2]) أنظر المادة (١/١٣) من إتفاقية طوكيو ١٩٦٣م.

([3]) أنظر المادة (٢/١٥) من إتفاقية طوكيو ١٩٦٣م.

([4]) أنظر المادة (٢) من إتفاقية طوكيو ١٩٦٣م.

([5]) هناك نظريتان متعارضتان لدي فقهاء القانون حول مدي جواز تسليم المجرمين السياسيين من عدمه، فالنظرية الأولي تنادي تنادي بعدم تسليم المجرم السياسي مستندة في ذلك علي أن الشخص السياسي ذو فكر وعقيدة معينة ويرغب في تقديم حلول سياسية جديدة لبلادة فالدافع السياسي دافع نبيل لا يهدف لمصلحة شخصية فهو يتميز عن المجرم العادي، أما النظرية الثانية التي تنادي بضرورة تسليم المجرم السياسي تعتبر خروجهم من البلاد في حد ذاته جريمة لذا يجب تسليمهم لبلادهم. أنظر: د. خالد سعود البشر، المواجهة الجنائية والأمنية لخطف الطائرات، سنة ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م، ص ٧٦، هامش رقم (٢).

ويري الباحث أن هذا القصور الذي شاب تلك الإتفاقية يمنح الدول فرصة التحلل من التزاماتها دون عناء، ومن ثم تفتقد النصوص التي تضمنتها فيما يتعلق بتسليم المجرمين قيمتها العملية.

- **تسليم المجرمين الارهابيين وفقاً لإتفاقية لاهاي ١٩٧٠:**

تعتبر اتفاقية لاهاي الصك العالمي الثاني- المتاح لجميع الدول- التي تفرض بالفعل التزاماً إلزامياً بالتسليم أو المحاكمة([1])، حيث أن الصك الأول هو الإتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١([2])، وذلك لتجنب الملاحقة القضائية. وهذا المبدأ، الذي تنشئه المعاهدات فقط، يلزم الأطراف في اتفاقيات القانون الجنائي المتعددة الأطراف بالمقاضاة أو تسليم الجاني([3]).

وفيما يتعلق بتسليم المجرمين الذي نوقش في المادة (٨)، أكد البعض أنه إذا تلقت إحدى الدول الأعضاء طلباً بتسليم المجرمين من دولة ليس لديها معها معاهدة لتسليم المجرمين، تعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم"([4]).

كما اعتبرت إتفاقية لاهاي ١٩٧٠ جريمة الاستيلاء غير المشروع علي الطائرات من الجرائم القابلة للتسليم ؛ حيث نظمت المادة (٨) من الإتفاقية مسألة تسليم مختطف الطائرة في حالة وجود معاهدة تسليم وكذلك في حالة عدم

([1]) ظهر مبدأ التسليم أو المحاكمة "Etradite or Try"في القرن السابع عشر عقب رأي الفقيه (غروسيوس) الذي يري أن الدولة التي لجأ إليها المتهم تكون ملزمة بتسليمة للدولة الطالبة أو بمحاكمته وفقاً لقوانينها، وقد عملت الدول بهذا المبدأ كالتزام أدبي بتسليم المطلوبين أو محاكمتهم أمام قضائها الوطني لعدم إفلاتهم من العقاب، ونظراً لأهمية هذا المبدأ في مكافحة الجريمة تبنتة أغلب الإتفياقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف. للمزيد راجع: د. محمد أحمد مهران، تسليم المجرمين في القانون الجنائي الوطني والدولي دراسة مقارنه، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٧٠.

([2]) - **UNITED NATIONS**: Counter-Terrorism Legal Training Curriculum, Transport-related(civil aviation and maritime)Terrorism Offences, Module 5, United Nations Office on Drugs and Crime (Vienna), New York, 2014, p 19. At: https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Module_on_Transport/13-89032_Ebook_from_DM_9-9-2014.pdf. 10/12/2017.

([3]) - **Jacques Duchesneau, C.M., C.Q., C.D:** Aviation Terrorism, Thwarting High-Impact Low-Probability Attacks, the Royal Military College of Canada, Doctor of Philosophy, April 2015, p 167. At: https://espace.rmc.ca/bitstream/11264/741/1/Duchesneau%20PhD%20Thesis%20150726%20Final%20e-Space%20RMC.pdf

([4]) – **Ruwantissa Abeyratne:** Aviation Security Law, New York, Springer, 2010, p 235.

وجود مثل هذه المعاهدة مع إشتراط وجودها من أجل التسليم، وحالة عدم وجود معاهدة لغرض إجراء التسليم([1]).

لذلك عندما أدرك المجتمع الدولي تراجعه في الاتفاقية السابقة (طوكيو ١٩٦٣) في موضوع تسليم المجرمين بجعلة إختيارياً، نص في هذه الإتفاقية – لاهاي ١٩٧٠ - علي إعتباره إجبارياً، في المادة (١/٨) من الإتفاقية([2]). وذلك في ثلاث حالات:

١- حالة وجود معاهدة تسليم:

تنص المادة (١/٨) من إتفاقية لاهاي ١٩٧٠ علي أنه "تعتبر الجريمة إحدي الجرائم القابلة للتسليم التي تتضمنها أي معاهدة تسليم تكون قائمة بين الدول المتعاقدة، وتتعهد الدول المتعاقدة بأن تدرج هذه الجريمة في أية معاهدة تسليم تعقد مستقبلاً كإحدى الجرائم القابلة للتسليم"([3]).

وطبقاً لهذا النص فإن أي دولة متعاقدة ملتزمه عند إبرامها أية معاهدة أو إتفاقية ثنائية كانت أو متعددة الأطراف خاصة بتسليم المجرمين أن تُضمن تلك الإتفاقية أو المعاهدة جريمة الاستيلاء غير المشروع علي الطائرات باعتبارها إحدي الجرائم القابلة للتسليم([4]).

يؤخذ علي هذا النص أنه قصر التسليم علي فعل الإستيلاء فقط، فلم يأخذ بعين الإعتبار ما قد يرتكب من أفعال أخري ضد الركاب وطاقم الطائرة. مما قد يؤدي إلي نتيجتين:

النتيجة الأولي: قد ترفض الدولة تسليم مرتكب **العنف** ضد الركاب والطاقم.

النتيجة الثانية: عدم تمكن الدولة التي تسلمت مختطف الطائرة من معاقبتة عن أي عمل من أعمال العنف، فقط تستطيع محاكمته عن فعل الإختطاف أو الإستيلاء غير المشروع علي الطائرة([5]).

([1]) د. سلامة إسماعيل محمد، تعريض وسائل المواصلات للخطر في القانون الجنائي، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٩٤م، ص٥٦٣.

([2]) د. عبدالوهاب حومد، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، مجلة الحقوق والشريعة (الكويت)، المجلد الخامس، العدد الأول، ١٩٨١،ص١٣٥.

([3]) د. مدحت رمضان، جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٩.

([4]) د. علي حسين الدوسري، جرائم الإرهاب الجوي، مجلة الحقوق، المجلد ٤١، العدد ٤، الكويت، ٢٠١٧، ص ١١٤.

([5]) د. مدحت رمضان، مرجع سابق، موضع سابق .

إلا أن بعض الفقه([1]) يري أنه إذا ما تحققت النتيجة الثانية فإن الدولة تكون قد إنتهكت قاعدة التخصيص؛ التي تقضي بعدم جواز محاكمة الشخص الذي يجري تسليمة إلا عن الجريمة التي قدم طلب التسليم من أجلها.مثال ذلك: الدول الأنجلوساكسونية تشترط وجود معاهدة لإلتزامها بالتسليم، مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية([2]). لكن بخلاف الواقع؛ لم توافق إيطاليا علي طلب الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تسليم الإرهابيين المتهمين بخطف السفينة الإيطالية (أكيلا لارو) والتي نتج عنها – عملية الاختطاف - قتل أحد المواطنين الأمريكيين، حيث كانت تقل ٤٠٠ راكب أثناء عملية الإختطاف([3]).

٢- حالة عدم وجود معاهدة تسليم مع إعتبار وجوده شرط للتسليم:

نصت المادة (٢/٨) من إتفاقية لاهاي ١٩٧٠م علي أنه "إذا طلبت دولة متعاقدة وجوب قيام معاهدة تسليم كشرط لإجراء التسليم وتلقت طلباً للتسليم من دولة متعاقدة أخري لا ترتبط معها بمعاهدة فيجوز لها حسب إختيارها إعتبار الإتفاقية الحالية كأساس قانوني للتسليم وذلك فيما يتعلق بالجريمة.
ويجري التسليم طبقاً للشروط الأخرى التي ينص عليها قانون الدولة التي يطلب منها التسليم"([4]).

([1]) د. سلامة إسماعيل محمد، تعريض وسائل المواصلات للخطر في القانون الجنائي، مرجع سابق، ص٥٦٤.

([2]) د. إيهاب محمد يوسف، إتفاقيات تسليم المجرمين ودورها في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب مع التطبيق علي جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٣م، ص ٣٠.

([3]) يذكر أن السلطات المصرية أعلنت عدم مسئوليتها عن الحادث وأن الإرهابيين غادرو الإقليم المصري، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال طائرتين نفاثتين تابعين لسلاح الطيران الأمريكي لإعتراض الطائرة المصرية وإجبارها علي التوجه إلي إيطاليا، وبالفعل حدث ذلك، وقامت الولايات المتحدة بإرسال تحذير إلي إيطاليا تطلب فيه القبض علي المتهمين وتسليمهم إليها، ورغم وجود معاهدة تسليم بين البلدين إلا أن إيطاليا رفضت ذلك، وقامت بنقل المتهمين علي رحلة تابعة للخطوط الجوية اليوغسلافية إلي بلجراد، حيث إتخذوا منظمة التحرير الفلسطينية ملجئاً لهم. أنظر: د. عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

([4]) د. سلامة إسماعيل محمد، تعريض وسائل المواصلات للخطر في القانون الجنائي، مرجع سابق، ص ٥٦٤.

٣- **حالة عدم إشتراط وجود معاهدة لغرض إجراء التسليم:**

ألزمت إتفاقية لاهاي ١٩٧٠م الدول التي لا تجعل من وجود معاهدة تسليم شرطاً لإجراء التسليم أن تعترف فيما بينها بإعتبار جريمة إختطاف الطائرات إحدي الجرائم القابلة للتسليم فيما بينها، مع خضوع ذلك للشروط التي ينص عليها قانون الدولة التي يطلب منها التسليم([١]).

كما يري البعض أنها ليست أساساً للتسليم إلا إذا أرادت إحدي الدولتين المتعاقدتين التسليم؛ بناءً علي طلب أحدهما صاحبة الطائرة المختطفة، حتي وإن كان ذلك في حالة عدم وجود إتفاقية تسليم بينهما تنص علي ذلك([٢]). مثال ذلك: الدول اللاتينية الجرمانية لا تشترط وجود معاهدة، بحيث يمكن التسليم علي أساس المعاملة بالمثل أو الإلتزام الأدبي الذي قرره القانون الدولي مثل فرنسا وإيطاليا.([٣])

- **<u>تسليم المجرمين الارهابيين وفقاً لإتفاقية مونتريال ١٩٧١:</u>**

<u>معاهدة مونتريال لا تنشئ إلتزاماً بالتسليم</u>، فما ورد بشأن التسليم في هذه الإتفاقية لا يختلف عما ورد في إتفاقية لاهاي ١٩٧٠. إلا أن هناك إجراءات ذات طابع عام لمواجهة الإرهاب في شأن جريمة النقل الجوي وغيرها من وسائل النقل والمواصلات([٤]) وهي ما تضمنتها المادة (٤/٨) والتي نصت علي أن "تعامل كل جريمة من الجرائم المنصوص عليها، فيما يتعلق بأغراض التسليم فيما بين الدول المتعاقدة. كما لو كانت قد إرتُكبت ليس فقط في المكان الذي وقعت فيه، ولكن أيضاً في إقليم الدول المكلفة بممارسة الإختصاص القضائي وفقاً للمادة (٥ / ١– أ، ج، د).([٥])

([١]) انظر المادة (٣/٨) من إتفاقية لاهاي ١٩٧٠م، والمعدلة بموجب بروتوكول بكين لعام ٢٠١٠م.

([٢]) د. خالد سعود البشر، مرجع سابق، ص ٧٨.

([٣]) د. إيهاب محمد يوسف، إتفاقيات تسليم المجرمين، مرجع سابق، موضع سابق.

([٤]) د. سلامة إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص٥٦٧.

([٥]) تنص الفقرة (١) من المادة (٥) من إتفاقية مونتريال ١٩٧١ علي أن:"

١– علي كل دولة متعاقدة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لغرض إختصاصها القضائي بنظر الجرائم في الحالات التالية:

أ – عندما ترتكب الجريمة في إقليم تلك الدولة.

ب – عندما ترتكب الجريمة ضد أو علي متن طائرة مسجلة في تلك الدولة.

ج – عندما تهبط الطائرة التي إرتُكبت علي متنها الجريمة في إقليم تلك الدولة وما يزال المتهم علي متنها.

د – عندما ترتكب الجريمة ضد أو علي متن الطائرة مؤجرة بدون طاقم إلي مستأجر يكون مركز أعماله الرئيسي في تلك الدولة، أو تكون له إقامة دائمة فيها إذا لم يكن له فيها مثل هذا المركز".

- **سلطات قائد الطائرة والطاقم:**

حددت المادة (١/٥) من إتفاقية طوكيو سلطات قائد الطائرة، حيث نصت علي أن تنطبق أحكام الباب الثالث من هذه الإتفاقية علي الجرائم والأفعال التي يرتكبها شخص أو يشرع في إرتكابها أحد الأشخاص علي متن الطائرة أثناء الطيران في المجال الجوي لدولة التسجيل أو فوق أعالي البحار أو فوق أية منطقة خارج إقليم أية دولة إلا إذا كانت([1]):آخر نقطة للإقلاع، أو كانت النقطة التالية للهبوط المقصود تقع خارج دولة التسجيل، أوإذا قامت الطائرة فيما بعد بالطيران في المجال الجوي لدولة أخري غير دولة التسجيل، مع بقاء الشخص علي متنها.

كما أنها منحت قائد الطائرة ومعاونيه سلطات بوليسية، حددتها المادة (٢/٥) من الإتفاقية بأنها "فترة غلق الأبواب والتي تتم قبل الإقلاع وتمتد حتي لحظة الإستعداد للمغادرة، أما في حالة الهبوط الإضطراري فإنها تمتد حتي الوقت الذي تتولي فيه السلطات المعنية لدولة ما المسئولية عن الطائرة وعن الأشخاص والأموال علي متنها".

ويقوم قائد الطائرة و معاونيه بممارسة سلطاتهم في حالتين:

١- **في حالة جرائم قانون العقوبات:**

وفقاً لنص المادة (٦) من الإتفاقية، إذا إعتقد قائد الطائرة إستناداً لأسباب معقولة أن شخصاً قد إرتكب أو شرع في إرتكاب إحدي الجرائم أو الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولي من المادة علي متن الطائرة، فإن له الحق في إتخاذ إجراءات للتحفظ عليه، لضمان سلامة الطائرة والأشخاص والأموال الموجودة علي متنها، ولتأمين حسن النظام و الإنضباط بها([2]).

كما منحت المادة (٦/ ١- ج) قائد الطائرة حق إتخاذ إجراء تحفظي مؤقت تجاه ذلك الشخص، حتي يتسنى له تسليمة إلي السلطات المختصة لمباشرة إجراءات التحقيق.

الفقرة (٢) من نفس المادة، وسعت من سلطات قائد الطائرة، حيث يجوز له تكليف باقي أعضاء الطاقم بمعاونته في القبض علي أي شخص يكون له حق القبض عليه، كما يجوز له إلتماس هذه المساعدة من الركاب، وذلك لضمان سلامة الطائرة ومن علي متنها.

([1]) أنظر المادة (٥) من إتفاقية طوكيو ١٩٦٣م.

([2]) أنظر المادة (٦) من إتفاقية طوكيو ١٩٦٣م.

إلا أنه لا يجوز لقائد الطائرة الاستمرار في حالات القسر التي فُرضت علي شخص ما، وفقاً لأحكام المادة (١/٧) فيما وراء نقطة تكون الطائرة قد هبطت فيها إلاَّ في حالات ثلاث، هما([1]):

أ- إذا هبطت الطائرة في دولة غير متعاقدة ورفضت سلطات تلك الدولة إنزال الشخص المتحفظ عليه، أو إذا كانت إجراءات التحفظ قد اتخذت بقصد تسليمة للسلطات المختصه.

ب- في حالة هبوط الطائرة اضطراريا، ولم يكن في مقدور قائد الطائرة تسليمه للسلطات المختصة.

ج- إذا وافق الشخص المتحفظ عليه استمرار التحفظ عليه إلي ما وراء تلك النقطه.

كما أوجبت المادة(٢/٧) علي قائد الطائرة سرعة إخطار سلطات الدولة التي ستهبط الطائرة في إقليمها بوجود شخص متحفظ عليه علي متن الطائرة مع ذكر أسباب التحفظ، علي أن يكون الإخطار قبل هبوط الطائرة كلما أمكن ذلك([2]).

٢- <u>في حالة الأفعال غير المشروعة:</u>

أتاحت المادة (٨) لقائد الطائرة سلطة إنزال أي شخص متواجد علي متن الطائرة في إقليم أي دولة تهبط فيها، وذلك إذا ما توافرت لدية الأدلة والقرائن لضرورة اتخاذ ذلك الإجراء لحماية الطائرة ومن علي متنها. وأوجبت هذه المادة في الفقرة (٢) منها علي قائد الطائرة إبلاغ سلطات تلك الدولة بالوقائع والأسباب التي دعته إلي ذلك([3]).

ونظراً لخطورة المسئولية التي يتحملها القائد والطاقم لتعلقها بحياة الأفراد علي متن الطائرة إلي جانب الأثار الاقتصادية والمادية التي تترتب علي تعريض الطائرة للخطر، نصت المادة (١٠) صراحة علي عدم مسئولية أعضاء الطاقم أو أي راكب أو مالك الطائرة أو مستثمرها أو الشخص الذي تسير الرحلة لحسابه، في أية دعوي ترفع بسبب المعاملة التي يتعرض لها الشخص الذي إتُخذت تلك الإجراءات حيالة([4]).

([1]) أنظر المادة (١/٧) من إتفاقية طوكيو ١٩٦٣م.

([2]) أنظر المادة (٢/٧) من إتفاقية طوكيو ١٩٦٣م.

([3]) د. محمد نصر محمد القطري، الحماية الجنائية لعناصر النقل الجوي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ٢٠٠٧م، ص٢٠١.

([4]) د. محمد نصر محمد القطري، مرجع سابق، ص ٢٠١: ٢٠٢.

وقد تقدم البعض باقتراح تعديل المادة (١٧) من اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ بشأن تعاون قائد الطائرة مع سلطات التحقيق في دولة الهبوط للتيسير في إجراءات التحقيق، والتمكن من مقاضاة المتهمين، حيث أن المادة (٣/١٧) تقتصر علي إلزام قائد الطائرة بتزويد السلطات التي يحال إليها أي شخص مشتبه فيه بالأدلة والمعلومات المشروعة التي بحوزته وذلك بموجب قانون دولة تسجيل الطائرة([1]).

وبناءً علي ما تقدم فمن الضروري إدراج أحكام تضمن الحصول علي تعاون قائد الطائرة بما يساعد دولة الهبوط علي إجراء التحقيق، ومن ثم تم إقتراح إضافة الفقره التالية بإعتبارها مادة (١٧ مكرر) إلي إتفاقية طوكيو ١٩٦٣ وهي أن "يبذل قائد الطائرة جهوداً معقولة للتعاون مع الدولة المتعاقدة التي تتخذ إي تدابير لإجراء التحقيق أو إلقاء القبض أو ممارسة إختصاصها القضائي إزاء أي جريمة أو عمل تم إرتكابة علي متن الطائرة"([2]). كما أن إخفاق قائد الطائرة في أداء واجباته يحرمه من حصانته لأنه يعتبر تصرف خارج نطاق الإتفاقية([3]).

([1]) الإيكاو، المؤتمر الدولي لقانون الجو (مونتريال ٢٠١٤/٣/٢٦ – ٢٠١٤/٤/٤)، تعليقات علي مشروع نص بروتوكول اتفاقية طوكيو ١٩٦٣، اقتراح مقدم من اليابان، ص٢.

([2]) المرجع السابق، الموضع السابق.

([4]) – **Amos N. Guiora :** Top Ten Global Justice Law Review Articles 2007, Terrorism : Documents of International and local Control, Second Series, Oxford University Press, 2008, p.367.

ثالثاً: الاستناد إلي قرار مجلس الأمن في إجراءات التسليم:

موافقة مجلس الأمن بالإجماع بتاريخ ٢١ يناير ١٩٩٢م علي القرار رقم ٧٣١ يحث ليبيا علي تسليم المتهمين([1]) في قضية لوكربي([2])، وذلك تلبيةً لمطالب كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة([3]).

وفيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ٢٣٠٩؛ قدّمت الأمينة العامة للإيكاو إحاطة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال الاجتماع الوزاري الذي عُقد يوم ٢٠١٦/٩/٢٢م موضوعها "التهديدات على السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية ضد أمن الطيران". وكانت تلك هي المرة الأولى التي تلقت فيها الإيكاو دعوة لإلقاء كلمة أمام مجلس الأمن. وقد أطلعت الأمينة العامة مجلس الأمن على التهديدات والمخاطر الأمنية التي يتعرض لها الطيران المدني، وريادة الإيكاو في وضع القواعد القياسيه وإجراء عمليات التدقيق وتقديم المساعدة، وأولويات أمن الطيران لدى الإيكاو وسياساتها العامة في هذا الصدد، وأهمية تنسيق جهود جميع الجهات المعنية بأمن الطيران على الصعيدين الوطني والدولي، وضرورة مواصلة الإيكاو تقديم المساعدة إلى الدول من أجل تعزيز أمن الطيران في إطار مبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب"([4]).

([1]) – **Mikael Pouiers:** L'extradition des Auteurs d'infractions internationales, dans Herve Ascensio Emmanuel Decaux, Droit international pénal, pedone, Paris, 2000, P. 933.

([2]) قوبل هذا القرار بالرفض لسببين، الأول هو أن نص المادة (٣/٥) من إتفاقية مونتريال ١٩٧١م قرر بأن الإتفاقية لا تحول دون ممارسة أي إختصاص جنائي يتم وفقاً للقانون الجنائي الوطني، وأن نص المادة (٧) من الإتفاقية ذاتها يلقي علي عاتق الدولة المتعاقدة التي يتواجد المتهم في إقليمها ولم تقم بتسليمه إلتزاماً بإحالته للسلطات المختصة لمحاكمتة بغض النظر عن مكان إرتكاب الجريمة. أما السبب الثاني، هو أن نص المادة (٤٩٣) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي الصادر عام ١٩٥٣م تنص علي أنه "يجوز تسليم المتهمين أو المحكوم عليهم متي توافرت فيهم الشروط الآتية:

أ- أن يكون الفعل المبني عليه التسليم جريمة بحسب القانون الليبي وقانون الدولة المطالبة بالتسليم.

ب- ألا يتعلق الطلب بمواطنين ليبيين" ، ومن ثم تم توجيه الإتهام لهم في هذه الحادثة هم مواطنين ليبيين، وهذا ما إستندت عليه ليبيا، أنظر: د. حيدر حسين الكريطي، الاختصاص الجنائي في الجرائم المرتكبة علي متن الطائرات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٦٨ ، ١٧٠.

([3]) - U.N. Documents S/23574, Feb, 11, 1992.

([4]) - S/RES/2309 (2016), Resolution 2309 (2016), p. 3/6. At: http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2309(2016).

كما اكد مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٩ الصادر في عام ٢٠١٦م بشأن التهديدات على السلم والأمن الدوليين، خاصة المتعلقة بأمن الطيران المدني. ذلك القرار الذي يؤكد على مسؤولية الدول عن ضمان سلامة الخدمات الجوية التي تعمل داخل أراضيها، ورغبة الدول في حماية سلامة مواطنيها ورعاياها ضد الهجمات الإرهابية التي تستهدف الطيران المدني، أينما وقعت هذه الأحداث وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني([1]).

يؤكد أيضاً هذا القرار على دور الإيكاو كمنظمة تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن وضع القواعد القياسية الأمنية الدولية، ورصد تنفيذ الدول لهذه القواعد، ودورها في مساعدة الدول على الامتثال لهذه القواعد القياسية، مع ملاحظة مبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب" التي أطلقتها الإيكاو، والقصد من وضع الخطة العالمية لأمن الطيران (GASeP) بإعتبارها الإطار المستقبلي للتعزيز لأمن الطيران تدريجياً([2]).

رابعاً: الأمر الأوروبي بالقبض كبديل عن إجراءات التسليم([3]):

ذهب الإتحاد الأوروبي إلي إجراء أكثر بعداً من إجراءات التسليم فاستبدلها بـ"الأمر الأوروبي بالقبض". ويرجع الأصل في ذلك إلي القرار الذي أصدره المجلس الأوروبي في اجتماعه الذي عقد بتاريخ ١٥,١٦أكتوبر ١٩٩٩م والذي رأي فيه وجوب إلغاء الإجراء الشكلي للتسليم بين الدول الأعضاء وذلك فيما يتعلق بالأشخاص الذين يحاولون الهرب من العدالة بعد الحكم عليهم نهائياً.

وفي نفس السياق أمر البرلمان الأوروبي في ٢٠٠١/٩/٥م - ضمن قراره الصادر بشأن مكافحة الإرهاب- مجلس الإتحاد الأوروبي بإصدار قرار إطاري لإلغاء الإجراءات الشكلية للتسليم وإقرار "مبدأ الإعتراف المتبادل" بالأحكام الجنائية، وبالقرارات السابقة علي مرحلة الحكم فيما يتعلق بجرائم الإرهاب. حيث حل الأمر الأوروبي بالقبض محل إجراءات التسليم المطولة.

([1]) - S/RES/2309 (2016), Resolution 2309 (2016), p. 3/6.

([2]) – Ibid.

([3]) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣، ص ٢٠ وما بعدها. متاح علي الرابط التالي:
https://www.unodc.org/documents/organized-crime/Publications/Mutual_Legal_Assistance_Ebook_A.pdf

بحيث يمكن إعادة المجرمين المشتبه فيهم أو المدانين الذين فروا إلى الخارج على وجه السرعه إلى البلد الذي حوكموا فيه، أو يحاكمون([1]).

كما أصدر مجلس وزراء العدل والداخلية بالإتحاد الأوروبي قراراً إطارياً بنظام الأمر الأوروبي بالقبض في ٢٠٠٢/٦/١٣م. ويترتب علي ذلك قيام إحدي الدول الأعضاء بالمجلس بإصدار أمر قضائي بقصد القبض والتسليم بواسطة دولة أخري من أجل رفع الدعوي الجنائية أو تنفيذ العقوبة أو التدبير الإحترازي المقيد للحريه.([2])

ووفقاً لهذا النظام لم يعد إزدواج التجريم في كل دولة - الدول طالبة التسليم والمطلوب منها التسليم - شرطاً لتسليم المجرمين، حيث أن إقرار مبدأ "الإتهام المتبادل بالأحكام القضائية" سمح لإقامة علاقة مباشرة بين السلطات القضائية في الدول الأوروبية([3])، كما يتميز بالإجراءات العاجلة حيث يتخذ القرار النهائي بشأن تنفيذ أمر التوقيف الأوروبي في غضون ٩٠ يوماً قصوي بعد توقيف الشخص المطلوب، فإذا وافق هذا الشخص علي تسليمة يجب إتخاذ القرار في غضون ١٠ أيام من تاريخ إبدائه موافقته([4]) .**لذا يري الباحث ضرورة تعميم ذلك الإجراء دولياً**.

([1]) -**European Union:** Topics of the European Union, Justice and home affairs. At: https://europa.eu/european-union/topics/justice-home-affairs_en. 14/12/2017.

([2]) - COUNCIL FRAMEWORK DECISION, on the European arrest warrant and the surrender procedures between Member States of 13 June 2002, Official Journal of the European Communities, (2002/584/JHA). At: http://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:3b151647-772d-48b0-ad8c-0e4c78804c2e.0004.02/DOC_1&format=PDF. 22/1/2018

([3]) **- Robert Zimmermann:** La Coopération Judiciaire International en matière pénale, 2 eme édition, Brulant SA Bruxelles, p.649-655.

([4]) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٢٠.

خامساً: تطبيقات عملية لقاعدة التسليم أو المحاكمة في إرهاب الطائرات:

أمثلة علي قبول طلبات التسليم :

في١٩٩٥/٨/١١م تعرضت طائرة بوينج ٧٣٧ التابعة للخطوط الجوية الاثيوبية للاختطاف من قبل ٥ ركاب اثيوبيين – كانت الطائرة في رحلة داخلية وكانت تقل ٩٢ راكبا- كانوا ضمن ركابها. وطلبوا من قائدها التوجه إلي أثينا، وبعد تفاوض هبطت الطائرة في مطار الأبيض بالسودان للتزود بالوقود، فقام الخاطفون بتسليم أنفسهم إلي السلطات السودانية وسلمتهم بدورها إلي السلطات الإثيوبية([1]).

تقدمت الامارات الي هولندا بطلب تسليم مواطن صربي يشتبه في ضلوعه في عملة سطو مسلح في ابريل عام ٢٠٠٧م، قوبل الطلب بالرفض من قبل هولندا بحجة أن الامارات ليست طرفا في اتفاقية الجريمة المنظمة، وفي مايو ٢٠٠٧ صدقت الامارات علي الاتفاقية، وأعادت تقديم طلب التسليم، فمنحت المحكمة العليا في هولندا موافقتها علي الطلب، مستخدمة الاتفاقية أساساً قانونياً لذلك. وسُلم المشتبه فيه في فبراير ٢٠٠٩م([2]).

أيضاً إجراءات التسليم في القضية المعروفة باسم قضية الخليفة وهو "رفيق عبد المؤمن خليفة" صاحب قضية القرن سنة ٢٠٠٤ بالجزائر. حيث قامت وزارة العدل بالجزائر بتقديم طلب رسمي إلي بريطانيا تطلب فيه تسليم "رفيق" إلا أن بريطانيا لم تستجيب لطلب الجزائر لعدم وجود اتفاقية تسليم بين البلدين، وفي عام ٢٠٠٦ عقب إبرام اتفاقية تسليم بينهما تقدمت الجزائر بطلب التسليم من جديد وعليه قبلت بريطانيا التسليم([3]).

([1]) د. عبدالمنعم طيفور الطيب حسين، مهددات أمن الطيران المدني وتأثيرها علي الأمن الوطني، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، السودان، ٢٠١٨، ص ٢١٧. علي الرابط:
http://repository.ribat.edu.sd/public/uploads/upload/repository/%20%D8%B7%D9%8A%D9%81%D9%88%D8%B1%20_587891289.pdf

([2]) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مرجع سابق، ص ٢٨.

([3]) رفيق عبد المؤمن خليفة رجل أعمال جزائري الجنسية، مؤسس مجموعة خلية والمدير العام لبنك الخليفة، صاحب أكبر قضية فساد بالجزائر، أصدرت ضدة المحكمة الجنائية الجزائرية حكماً بالمؤبد عام ٢٠٠٧م. تم كشف الحقائق عندما أقبل (رفيق) علي شراء ١٠ طائرات من الشركة الفرنسية "Air Bass" وعند تحقق السلطات الفرنسية من مصدر الأموال اكتشفت أنها أموال المودعين، وعليه أرسلت السلطات الفرنية مكرة للرئيس الجزائري للبحث في مجموعة الخليفة لتوافد الأموال لفرنسا بطريقة غير مشروعة. للمزيد راجع: د. آسية تركي، د. صبرينه لحضير، نظام تسليم الجرمين، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، الجزائر، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٩١. متاح بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٩م، علي الرابط:
http://www.univ-bejaia.dz/dspace/bitstream/handle/

كما أجلت قبرص تسليم المتهم بخطف الطائرة المصرية والتابعة لخطوط مصر للطيران والتي كانت في رحلة داخلية من الإسكندرية إلي القاهرة، حيث تمت عملية الاختطاف في مارس ٢٠١٦ وتم تحويلها إلي قبرص وعلي متنها ٥٥ راكباً. واستمرت الأزمة ما يقرب من ٦ ساعات، وتمت العملية بسلام باعتقاله وتحرير الركاب، وطلبت مصر من السلطات القبرصية تسليم المتهم وفقاً للإتفاقية الثنائية بين الدولتين في ١٩٩٦م، إلا أن الحكومة القبرصية طلبت من المسئولين إرجاء تسليم المتهم لحين تولي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان القضية، لتذرع المتهم بأنه لن يلقي محاكمة عادلة في مصر.([1])

وبعد معركة قضائية إستمرت لمدة عامين، قامت السلطات القبرصيه بتسليم المتهم إلي مصر، وذلك بمساعدة البعثة الأمنية التابعة لإدارة شرطة الإنتربول المصري، حيث توجهت البعثة إلي العاصمة القبرصية نيقوسيا لإستلام المتهم والتوجه به إلي القاهره في ١٨ أغسطس ٢٠١٨، وأمرت النيابة العامة بالأسكندرية بحبس المتهم ١٥ يوماً علي ذمة التحقيق، وإحالة ملف القضية للنائب العام([2]).

أمثلة علي رفض طلب التسليم:

عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من فرنسا تسليم مواطنيها المتهمين في إختطاف الطائرة الأمريكية فقامت غرفة الإتهام بمحكمة باريس بإصدار قرار بتاريخ ١٩٧٥/٤/٧م *برفض التسليم* وباشرت السلطات الفرنسية إجراءات محاكمتهما. أيضاً رفضت سلطات الإحتلال الفرنسي تسليم المواطنين الألمانيين اللذين إختطفا الطائرة البولونية وأرغما قائدها علي الهبوط بها في القطاع الفرنسي من مدينة برلين، حيث تولت سلطات الإحتلال محاكمتهما والحكم عليهما وإن كانت قد منحتهما حق اللجوء السياسي بعد ذلك([3]).

لذلك أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعون والمنعقدة في ١٧ فبراير ١٩٩٥م، في البند (٥) فقرة (و) إلي وجوب "قيام الدول بإتخاذ التدابير الملائمة قبل منح حق اللجوء السياسي، بغرض كفالة ألا يكون طالب اللجوء قد إشترك في أنشطة إرهابية...".([4])

([1]) أنظر: موقع مونت كارلو الدولية: http://www.mc-doualiya.com/articles. 6/11/2017

([2]) أنظر: موقع بي بي سي عربي، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٠م، علي الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-45240196

([3]) د. صالح مصطفي البرغثي، قضية لوكربي، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

([4]) الجمعية العامة للأمم المتحدة، التدابير الرامية للقضاء علي الارهاب الدولي، مرجع سابق، ص ٦. (A/RES/49/60).

كما رفضت ألمانيا تسليم "حمادي" إلي الولايات المتحدة الأمريكية الذي تم اعتقاله في مطار فرانكفورت بألمانيا وبحوزته متفجرات سائلة، وكان قد وجه إليه الاتهام من قبل الولايات المتحدة بشأن اختطاف طائرة "ترانس وورلد ايرلانز" المتجهة من أثينا إلي روما، وقدم طلب من الولايات المتحدة الي ألمانيا بتسليمة، وكانت ألمانيا ملزمة بتسليمة وفقا لأحكام المعاهدة الثنائية لتسليم المطلوبين المبرمة بين ألمانيا والولايات المتحدة، وإتفاقية لاهاي ١٩٧٠م، بأن تسلم "حمادي" أو تقدم القضية للمحاكمة بنفس الطريقة التي يحاكم بها علي جريمة داخلية خطيرة، قامت ألمانيا بتقديمة للمحاكمة ولم تسلمه للولايات المتحدة. ([1])

بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٧م، تعرضت إحدي الطائرات السودانية أثناء رحلتها الداخلية للاختطاف بواسطة ٢ من الركاب كانوا يحملون مسدسات، تمكنوا من إدخالها الطائرة بمساعدة بعض عناصر أمن الطيران، ثم أعلنوا لركاب الطائرة أنهم ينتمون إلي "حركة تحرير السودان التي يترأسها عبدالواحد محمد نور" وطلبوا من قائد الطائرة التوجه بها إلي باريس، فاخبرهم قائد الطائرة بضرورة تزويد الوقود من مطار القاهرة للتمكن من مواصلة الرحلة.

رفضت السلطات المصرية هبوط الطائرة فتوجهت الي ليبيا، وبعد مفاوضات قامت بها السلطات الرسمية في الخرطوم مع الحكومة الليبية تم السماح للطائرة بالهبوط في مطار **الكفرة** الليبي، وبعد مفاوضات من السلطات الليبية مع الخاطفين تمكنوا من إطلاق سراح الركاب وسلموا أنفسهم للسلطات الليبية علي أن لا يتم تسليمهم للسلطات السودانية، وعليه فقد تمكنت السلطات الليبية من إعادة السيطرة علي الطائرة لقائدها وعادت بركابها الي الخرطوم، ورفضت طلباً للسودان بتسليم الخاطفين([2]).

لذا إستقر المجتمع الدولي علي جواز تسليم الإرهابي كمجرم يرتكب جريمة لها جسامتها المادية البالغة. فهو يبيح للدولة ملاحقة ومحاكمة ومعاقبة مواطنيها عما يقترفون من جرائم في الخارج([3]).

([1]) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتعلقة بمكافحة الارهاب، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٢، ص ١٦: ١٧. متاح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١١، علي الرابط:
https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Training_Curriculum_Module3/Ebook_Arabic.pdf

([2]) د. عبدالمنعم طيفور الطيب حسين، مهددات أمن الطيران المدني وتأثيرها علي الأمن الوطني، مرجع سابق، ص٢١٥: ٢١٦.

([3]) تسليم سلطات جمهورية إفريقيا الوسطي البرلماني "الفريد يكاتوم" المعروف باسم "رامبو" إلي المحكمة الجنائية الدولية لاتهامه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في الفترة من ديسمبر ٢٠١٣ وحتي اغسطس ٢٠١٤م. وذكر الاتحاد الدولي=

مبدأ حظر تسليم الرعايا:

عدم تمكن دولة الإمارات من ممارسة اختصاصها الإقليمي علي المواطنين المصريين حال ارتكابهما جريمة الاعتداء علي المطربة اللبنانية (سوزان تميم) علي إقليمها لتمكنهم من مغادرة الإقليم والعودة إلي مصر، وهما ر**جل الأعمال المصري: هشام طلعت مصطفي، والضابط السابق محسن السكري**، حيث أن هذه الجريمة لاقت اهتماما من الرأي العام العربي، وعليه إنعقد الإختصاص إلي القضاء المصري بنظر القضية، وذلك إستناداً لمبدأ الشخصية الإيجابية، حيث إقتُرفت الجريمة في الإقليم الإماراتي في ٢٨أغسطس ٢٠٠٨م. المتهم عاد إلي دولته فور إرتكاب جريمته، ومن ثم تعذر علي القضاء الإماراتي إعمال إختصاصه الإقليمي لوقوف مبدأ حظر تسليم الرعايا الذي أصبح من مسلمات القانون الدولي حائلاً دون ذلك، ومن ثم أعملت **المحاكم المصرية** اختصاصها بدلاً من التسليم، فحُكم بمعاقبة الأول بالسجن لمدة ١٥ سنه والثاني بالسجن لمدة ١٨ سنه، وذلك في الحكم الصادر في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٠م. وفي ذلك تأكيداً لمبدأ عدم تسليم الدولة رعاياها، وإعمال قاعدة إما أن تحاكم أو تسلم.([1]) والراجح أن تسليم المتهمين بإرتكاب جرائم إرهابية لا يكون واجباً علي الدولة إلا إذا إرتبطت مع الدولة طالبة التسليم بمعاهدة توجب ذلك.([2])

يري الباحث أن تسليم المجرمين في الجرائم الإرهابية له أهمية كبيرة؛وذلك في حالة تمكن الجاني من الهروب لدولة أخري، أو أن الجريمة تم التحضير لها وتمويلها من قبل أفراد أو جماعات أو تنظيمات تقيم في دولة غير التي إرتُكبت فيها الجريمة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالطيران المدني.

= لحقوق الانسان أن هذا الموقف يشير إلي التزام السلطات بمكافحة الإفلات من العقاب، للمزيد راجع: http://www.bbc.com/arabic/world-46252666 15/11/2018.

([1]) د. محمد عبد العزيز سهل، جرائم الإرهاب الدولي، مرجع سابق، ص ٤٤٥.

([2]) د. عثمان علي حسن ويسي، الإرهاب الدولي ومظاهرة القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، كلية القانون، جامعة صلاح الدين، دار الكتب القانونية، ٢٠١١م، ص ٤٨٩.

إنقضاء الدعوي الجنائية بالتقادم:

لا يجوز تسليم المجرم الهارب حال انقضاء العقوبة بمضي المدة وفقاً لقانون إحدي الدولتين طالبة التسليم أو المطلوب منها التسليم. حيث نصت علي ذلك المادة (٣/أ) من الإتفاقية الأمريكية بشأن تسليم المجرمين عام ١٩٣٣م، وكذلك المادة (١٠) من الإتفاقية الأوروبية لتسليم المجرمين عام ١٩٥٧، والمادة (٤) من مشروع إتفاق هارفارد بشأن تسليم المجرمين([1]).

الآثار المترتبة علي إعتبار جريمة اختطاف الطائرات المدنية جريمة سياسية:

أبقت الكثير من الدول علي المبدأ المستقر دولياً منذ القرن التاسع عشر وهو عدم التسليم في الجرائم السياسية([2])، ومنحت الخاطفين حق اللجوء السياسي وعليه أرادت المحاكم الإنجليزية وضع حل لهذه المشكلة، فقضت بأنه "لايسري هذا المبدأ إلا في مواجهة الدول التي كانت مستهدفة بالعمليات الإرهابية، أما الدولة التابع لها الإرهابي أو التي إرتكب فيها الفعل الإرهابي لايسري في مواجهتها ذلك المبدأ"([3]).

إلا أن هذا الحل لم يكن كافٍ لمواجهة هذه المشكلة مما دفع المنظمة الدولية للطيران المدني(icao) لإصدار قرار في أكتوبر ١٩٧٠م ينص علي أن "المجلس يقدر حالة التزايد المستمر في حدة التهديد الذي يواجه النقل الجوي المدني الدولي الناشئ عن إختطاف الطائرات، سواء بغرض الإبتزاز الدولي أو بغرض تحطيم الطائرات، ومن أجل ذلك؛ يناشد مجلس المنظمة الدول الأعضاء من أجل ضمان سلامة وأمن النقل الجوي المدني الدولي، بأن تتشاور علي الفور فيما بينها لإصدار قرار من أجل العمل المشترك الذي يجب أن تقوم به بما يتفق والقانون الدولي، دون إستبعاد إجراءات مثل وقف خدمات النقل الجوي المدني الدولي من وإلي أي من الدول التي تقوم بأعمال مناقضة لنص المبادئ الواردة في نص المادة (١١) من إتفاقية طوكيو، أو أية دولة ترفض تسليم أو محاكمة مرتكبي أفعال إحتجاز غير مشروعة بغرض الإبتزاز الدولي".

([1]) د. عبد الغني محمود، تسليم المجرمين علي أساس المعاملة بالمثل، مرجع سابق، ص ٣٧.

([2]) د. علاء الدين ذكي مرسي محمد، جريمة الإرهاب دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٢٠٢.

([3]) المرجع السابق، الموضع السابق.

وبذلك يكون مجلس المنظمة قد فرق بين الاختطاف لأغراض سياسية والاختطاف لأغراض غير سياسية معاقب عليها في قانون العقوبات، وأوصي بضرورة التسليم في الحالة الأخيرة. وقد تبنت الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة هذا الاتجاه عند تكليفها اللجنة السادسة باستبعاد جرائم الإرهاب الدولي من الجرائم السياسية، إذ فرقت بين الإرهاب الإجتماعي الموجه ضد الحكومات والدول بشكل عام، وبين الإرهاب السياسي الذي يستهدف نظام حكم لدولة معينة.

لذا يري الباحث أن الحكومة الكندية قد اتخذت أكثر المواقف تمشياً مع روح إتفاقية طوكيو، حيث طالبت بالعمل علي إلزام الدول الأطراف إما بتسليم الخاطف أو تقديمة للمحاكمة من قبل السلطات المختصة، إذ قالت "بأن أفعال الإرهاب الدولي أفعال شديدة التدمير والتخريب للنظام الدولي، والحق في منح اللجوء السياسي يسمح للدولة برفض تسليم المجرمين، إلا أنه لا يجب الإستناد إليه للسماح لدولة الملجأ برفض تقديم القضية لسلطاتها المختصة بغرض محاكمتة"([1]).

ومع أن القاعدة المستقرة فقهاً وقضاءً هي عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية([2])، إلا أنه إزاء تصاعد عمليات العنف والارهاب بدأ الإتجاه لإلغاء الصفة السياسية عن الجرائم الإرهابية، حيث تم إعتبارها من جرائم القانون العام التي يجوز فيها التسليم([3]).

ففي إتفاقية لاهاي لعام ١٩٧٠ تم إعتبار جريمة الاستيلاء غير المشروع علي الطائرات من الجرائم القابلة للتسليم، حيث نظمت المادة (٨) من الإتفاقيه الأحكام المتعلقة بتسليم مختطفي الطائرات بغض النظر عن وجود معاهدة تسليم من عدمه.([4])

([1]) د. يحيي أحمد البنا، الإرهاب الدولي ومسئولية شركات الطيران، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٤، هامش ص ٩.

([2]) د. عبد العزيز محمد سرحان، قواعد القانون الدولي العام في أحكام المحاكم وما يجري عليه العمل في مصر، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ص ١٤٦. مشار إليه في: د. كرار رياض سيد الخفي، المسئولية الدولية عن الأعمال الإرهابية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، بدون سنة نشر، ص ١٩٦.

([3]) د. عادل ماجد، التعاون الدولي في المسائل الجنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيقات عملية، أكاديمية شرطة دبي، السنة الثانية عشرة، مجلة الأمن والقانون، العدد الثاني، يوليو ٢٠٠٤م، ص ٢٢٠.

([4]) د. أحمد محمد رفعت، د. صالح بكر الطيار، الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي – الاوروبي، الطبعة الأولي، ١٩٩٨م، ص ٢٤٥.

كما أن الاتفاقية الاوروبية لقمع الإرهاب لعام ١٩٧٦ نصت أيضاً في مادتها الأولي علي إلغاء الصفة السياسية عن الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، وذلك بهدف إخضاعها لإجراءات التسليم([1]).

ويري الباحث أن عدم وجود معاهدة دولية صريحة تلزم جميع الدول بضرورة تسليم مختطفي الطائرات إلي دولة جنسية الطائرة تمثل ثغره لمرتكبي الجرائم الإرهابية، حيث التوجه بالطائرة إلي دول لا تؤمن بمبدأ التسليم ولا ترتبط بمعاهدات ثنائية حول هذا الغرض.

ب- تعديل قوانين اللجوء السياسي:

يجب علي الدول أن تمنع مرتكبي الجرائم الإرهابية اللاجئين إليها من إتخاذ أراضيها أو ما يقع تحت سيادتها مركزاً يوجه منه الإرهاب ضد الدول الأخرى، وعدم مساعدة شبكات الإرهاب وجماعاته ذلك بحماية قياداته أو بالتسليح أو التدريب أو التخطيط أو التمويل([2]). **مثال ذلك**: ما حدث من طاقم الطائرة اليوغسلافيه حيث قاما بإختطافها والتوجه بها إلي سويسرا، جرت محاكمتهم في يوغسلافيا من أجل أمن النقل الجوي وإختلاس الممتلكات، وطالبت يوغسلافيا سويسرا بتسليم المجرمين، رفضت سويسرا لعدم وجود ضرر وأن القيود السياسية غير المقبولة تبرر اللجوء وكذلك المشاركة في النضال من أجل السلطة السياسية([3]).

([1]) د. رمزي حوحو، التعاون الدولي لمكافحة جرائم الإرهاب، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفه، الجزائر، العدد السادس، ٢٠١٠، ص ١٩٤.

([2]) د. محمد سامي الشوا، التعاون الدولي الإقليمي في مواجهة الإرهاب، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية الحقوق جامعة المنصورة بعنوان (المواجهة التشريعية لظاهرة الإرهاب علي الصعيدين الوطني والدولي، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المؤتمر الثالث، أبريل ١٩٩٨م.ص ٥٣٢.

([3]) - **NATIONS UNIES:** OFFICE DES NATIONS UNIES CONTRE LA DROGUE ET LE CRIME, Programme de formation juridique contre le terrorisme, Infractions terroristes dans le domaine des transports (aviation civile et navigation maritime), New York, 2015, p 12.
At:https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Module_on_Transport/Module_5_Transport_offences_F.pdf.2/2/2018.

كما أن حق اللجوء السياسي أصبح يشكل عائقاً أساسياً يقف حائلاً أمام الدول عند إتخاذ إجراءات التسليم، **وينضم الباحث إلي رأي أستاذنا الأستاذ الدكتور/ أحمد شوقي عمر أبو خطوة** في أن اللجوء السياسي يثير مشكلة تتطلب الوقوف علي انعكاساتها السلبية في مجال التعاون الدولي والإقليمي لملاحقة الإرهابيين، وضرورة الفصل بين الإلتزام الدولي بالتسليم وحق الإنسان في اللجوء السياسي إذا ما تعرض للإضطهاد في دولته([1]).

ج- احترام خصوصيات الدول:

يلزم لتحقيق التعاون الدولي الإقليمي احترام الدول بعضها البعض لاسيما ما يتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أنه من أهم أُسس الحوار بين الحضارات إحترام الخصوصيات، حيث يتم تكييف الوقائع والأحداث وفقاً لظروفها وأحوالها([2]).

د- **تبادل المعلومات والتحريات والخبرات**:

أوضحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ أهمية التعاون الأمني لاسيما في مجال تبادل المعلومات والتحريات والخبرات بشأن مواجهة الجرائم الإرهابية. كما أكد علي ذلك **مجلس الأمن** عندما أصدر قراره رقم ١٣٧٣ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة([3])، والذي إحتوي علي العديد من الفقرات التي تطالب بضرورة تعاون الدول فيما بينها في المجال الجنائي من أجل التصدي لجريمة الإرهاب وما يرتبط بها من جرائم أخري.([4])

([1]) د. أحمد شوقي عمر أبو خطوة، كلمة افتتاح المؤتمر، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية الحقوق جامعة المنصورة بعنوان (المواجهة التشريعية لظاهرة الإرهاب علي الصعيدين الوطني والدولي)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ١٩٩٨م، ص(ج).

([2]) د. محمد سامي الشوا، مرجع سابق، ص ٥٣٣.

([3]) م. عادل ماجد، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

([4]) - Legal, institutional and practical measures related to resolution 1373 (2001) including their related technical assistance measures, fall under the following categories:

1- Counter-terrorism law and practice (e.g. international counterterrorism Instruments).
2 - Financial law and practice (e.g. criminalization, freezing, FIU, etc.).
3 - Customs and border controls.
4 - Police and law enforcement.
5 - Immigration law and practice to prevent movement of terrorists.
6 - Extradition law and practice (e.g. mutual legal assistance).
7 - Training and capacity-building for the judiciary.

كما أكدت أيضاً الجمعية العامة للأمم المتحدة في البند (٥) الفقرة (د) علي أنه يجب علي جميع الدول التعاون فيما بينها في تبادل المعلومات ذات الصلة بشأن منع الإرهاب ومكافحته([1]).

أثر تبادل المعلومات علي أمن المجتمع:

نصت معظم الإتفاقيات الدولية الخاصة بمواجهة الإرهاب الدولي علي ضرورة تبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم الإرهابية ومرتكبيها والإجراءات التي تم إتخاذها ضدهم وغير ذلك من المعلومات. ومن قبيل ذلك ما نصت عليه إتفاقية لاهاي لعام ١٩٧٠م. وأيضاً إتفاقية نيويورك بشأن الأشخاص المتمتعين بحماية دولية. بما فيهم الموظفين الدبلوماسيين لعام ١٩٧٣([2]). وكذلك ورد النص علي الإلتزام بتبادل المعلومات بين الدول في نصوص الإتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب عام ١٩٧٧م، والمعاهدة الدولية لمناهضة أخذ الرهائن عام ١٩٧٩م([3]).

فالمعلومة الأمنية وقراءات خبراء الشرطة والأمن ثروة غالية ينبغي اعتمادها في سياق آليات التعاون الدولي لمواجهة الجرائم الإرهابية. ولا ينبغي أن تكون تلك المعلومات والقراءات والتوقعات ملكاً لدولة معينة ورهينة كواليسها الخاصة. نسوق دليلاً لأهمية هذه المعلومات وقراءات ذوي الخبرة من رجال الشرطة والأمن علي النحو التالي:

في عام ١٩١٥ نشرGayle Rivers خلاصة تجربته كمقاتل حارب في فيتنام، وتخصص بعد ذلك في مكافحة الإرهاب في كتابة تحت مسمي "الحرب ضد الإرهابيين". ثم تابع بعد ذلك من خلال وسائل الإعلام الأمريكية توجيه

---

8 - Expert monitoring and illegal arms trafficking.
9 - Civil aviation security.
10 - Maritime security.
11 - Transportation security.
12 - Military counter-terrorism training.
13 - National security. See: Website: http://www.un.org/sc/ctc. And At: http://www.un.org/ar/sc/ctc/docs/comparative-table-2012-11.pdf. 24/10/2017.

([1]) الجمعية العامة للأمم المتحدة، التدابير الرامية للقضاء علي الارهاب الدولي، مرجع سابق، ص ٦. (A/RES/49/60).

([2]) د. محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١٩٨٧، ص ٦٦٥.

([3]) د. عبدالعزيز مخيمر عبدالهادي، الإرهاب الدولي، كلية الحقوق جامعة المنصورة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، ص ٢٩١ وما بعدها.

النصح والمشورة للرؤساء في الولايات المتحدة الأمريكية حول الإرهاب وكيفية مواجهته. كما ضمن كتابة قراءات مستقبلية، وسيناريوهات أشبه بما حدث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.([1])

قامت مجموعة من الدول العربية([2]) بتكوين أجهزة متخصصة لجمع معلومات عن النشاط الإرهابي؛ حيث أصبح ذلك العمل ضرورة لأي دولة تتعرض لظاهرة الإرهاب.

بيد أنه تم إنشاء هذه المراكز؛ إلا أن نجاحها يتوقف علي القدرة علي جمع المعلومات والاستفادة منها، وعلي مدي قدرة الدولة علي إجهاض النشاط الإرهابي ومنع العمليات الإرهابية قبل حدوثها.([3])

كما يمكن أن تتم المساعدة المتبادلة بين أجهزة الشرطة من خلال المنظمة الدولية للشرطة(الإنتربول). فقد تمكنت السلطات اليونانية عام ١٩٧٦م من القبض علي أحد الإرهابيين من ألمانيا الغربية بفضل الصور التي قدمتها المنظمة لهذه السلطات.([4])

بالإضافة إلي تبادل الخبرات وتطوير أساليب العمل والتدريب وإعادة التنظيم. مع وجوب إدخال التعديلات الأساسية علي خطط التأمين وتنويعها والحرص علي تكاملها.([5]) كما أن مشروع القانون المصري الذي أقره مجلس الأمن في قرارة رقم ٢٣٤٥ الصادر في ٢٥ مايو ٢٠١٧م؛ أكد علي ضرورة تبادل المعلومات المتعلقة بالإرهاب بين الأجهزة الأمنية علي مستوي العالم.([6])

([1]) د. يوسف أوبازي، مكافحة الإرهاب الدولي ... الأطر والآليات، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية – المغرب، العدد ٩٢، ٢٠١٠، ص ١٦٣.

([2]) من تلك الدول جمهورية مصر العربية، حيث قامت بإنشاء مركز المعلومات الدائم الذي يعتبر مركزاً لجمع المعلومات وتحليلها ومن ثم توظيفها ميدانياً من خلال إمداد الأجهزة الأمنية بالمعلومات الكافية لمتابعة وملاحقة العناصر الإرهابية وقامت بذلك بعض الدول العربية الشقيقة أيضاً مثل الجزائر. راجع:

- **Thomas Strentz**: Law Enforcement Policy and Defense Against Terrorism, Quantico; F.B.I.N.A, 1980, P14.

([3]) د. أحمد جلال عز الدين، تقسيم عمليات مكافحة الإرهاب الدولي، بحث مقدم لمركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٩.

([4]) د. عبدالعزيز مخيمر عبدالهادي، الإرهاب الدولي، مرجع سابق، ص ٢٨٩.

([5]) د. محسن عبدالحميد أحمد، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولي، الرياض، ١٩٩١م، ص ١٥.

([6]) د. داليا مجدي عبد الغني، ايدلوجية الإرهاب وآليات مكافحته، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠١٨، ص٦١٧.

تبادل المعلومات وفقاً للاتفاقيات المنظمة للطيران المدني:

نصت المادة (٥/١٣) من اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ علي أنه "عند قيام أي دولة بالقبض علي أحد الأشخاص طبقاً لأحكام هذه المادة ؛فعليها أن تخطر فوراً الدولة المسجلة فيها الطائرة أو الدولة التي يتبعها الشخص المقبوض عليه بحقيقة هذا الإجراء وبالظروف التي استدعت اتخاذه. كما أن لها أن تخطر بمثل هذه المعلومات أي دولة أخري يكون لها مصلحة في ذلك إذا رأت أن الأمر يقتضي ذلك. وعلي الدولة التي تجري التحقيق الأولي طبقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة أن تبادر فوراً بإرسال تقرير بنتائج هذا التحقيق إلي الدولة المشار إليها([1]). مبيناً في هذا التقرير ما إذا كانت تعزم الدولة علي تولي الإختصاص في هذا الشأن من عدمه".

كما أن إتفاقية لاهاي ١٩٧٠ تفرض علي الدولة التي قامت بالقبض علي مرتكب الجريمة أو المتهم بارتكابها أن تخطر فوراً دولة تسجيل الطائرة، والدولة التي يحمل الشخص المقبوض عليه جنسيتها بحقيقة هذا الإجراء والظروف التي دعت إليه.

أيضاً نصت في المادة (١١) من اتفاقية لاهاي علي أن "تقوم كل دولة متعاقدة وطبقاً لقانونها الوطني بالتقرير لدي مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني وبأقصى سرعة ممكنه عن أية معلومات مناسبة تكون متوفرة لديها وتتعلق:

أ- بالظروف الخاصة بالجريمة.

ب- بالإجراءات المتخذة طبقاً للمادة (٩).

ج- بالإجراءات المتخذة قبل مرتكب الجريمة أو المتهم بإرتكابها، وعلي وجه الخصوص النتائج المتعلقة بأي إجراء من إجراءات التسليم أو الإجراءات القانونية الأخرى.

نصت أيضاً المادة (١٣) من اتفاقية مونتريال ١٩٧١م علي أن "تقوم كل دولة متعاقدة وطبقاً لقانونها الوطني بالتقرير لدي مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني وبأقصى سرعة ممكنة عن أية معلومات مناسبة تكون متوفرة لديها وتتعلق:

أ- بالظروف الخاصة بالجريمة.

ب- بالإجراءات المتخذة طبقا للمادة (٢/١٠).

([1]) تنص الفقرة (٤) من المادة (١١) من اتفاقية طوكيو علي أنه "علي كل دولة يجري تسليم أي شخص إليها ...بإجراء تحقيق أولي في الوقائع".

ج- بالإجراءات المتخذة قبل مرتكب الجريمة أو المتهم بارتكابها. وعلي وجه الخصوص النتائج المتعلقة بأي إجراء من إجراءات التسليم أو الإجراءات القانونية الأخرى.

المخاطر الناشئة عن مناطق النزاعات:

قامت الإيكاو بإعداد قاعدة بيانات إلكترونية عن مناطق النزاع التي تتيح للدول الأعضاء في الإيكاو نشر المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تطرحها مناطق النزاعات علي الطيران المدني. كما تعمل الإيكاو في تعاون مع الدول الأعضاء علي إعداد المشورة المتعلقة بالمخاطر وأفضل الممارسات في مجال إجراء تقييمات المخاطر علي عمليات الطائرات المدنية فوق أو بالقرب من مناطق النزاعات.([1])

لذا يري الباحث أنه يجب علي الخطوط الجوية تجنب مناطق النزاع حفاظاً علي سلامة الطائرة ومن علي متنها. كما يجب علي منظمة الطيران المدني القيام بتحديث قاعدة البيانات الإلكترونية بإستمرار؛ وذلك فيما يتعلق بتلك المناطق، لأن العالم أصبح يشهد العديد من الصراعات خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وظهور ما تسمي بـ "داعش" التي عاثت في الأرض فساداً.

ه- تعاون الدول في مجال المحاكمة والعقاب:

التعاون وسيلة هامه ولازمه لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه. وهذا ما أشارت إليه المحكمة الجنائية الدولية "أن هيئات القضاء الوطني هي المسئولة في المقام الأول عن ملاحقة مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير القلق علي الصعيد الدولي، وإلي تزايد الحاجة إلي التعاون من أجل ضمان قدرة النظم القانونية الوطنية علي ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم"([2]) . والتعاون قد يتم عن طريق المساعدة القضائية أو الإنابة القضائية أو تسليم المجرمين([3]). وهذا ما أكد عليه مشروع القرار المصري الذي أقره مجلس الأمن في قرارة رقم ٢٣٤٥ الصادر في ٢٥ مايو ٢٠١٧م.([4])

([1]) أنظر: الوثيقة (Doc 10004) الخطة العالمية للسلامة الجوية، طبعة ٢٠١٧– ٢٠١٩، الطبعة الثانية، ٢٠١٦، ص(6-3).

([2]) المحكمة الجنائية الدولية، الجلسة ١٣، المنعقدة في ١٤ ديسمبر ٢٠١٧م، ص١. القرار (ICC-ASP/16/Res.6) علي الرابط:
https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/Resolutions/ASP16/ICC-ASP-16-Res6-ARA.pdf

([3]) الجمعية العامة للأمم المتحدة، تبادل المساعدة والتعاون الدولي في المسائل الجنائية، الدورة الثالثة والخمسون، البند ١٠١ من جدول الأعمال، ٢٠ يناير ١٩٩٩م. (A/RES/53/112) ومتاح علي الرابط:
http://www.un.org/depts/dhl/resguide/r53_resolutions_table_eng.htm

([4]) د. داليا مجدي عبد الغني، مرجع سابق، ص٦١٧.

المساعدة القضائية:

عقب حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الامريكية أصدر العديد من رؤساء الدول مراسيم، تأمر الهيئات الحكومية التابعة لها بزيادة مشاركتها في التعاون الدولي. باعتبار هذه المراسيم وسيلة عاجلة وفعالة لتنفيذ المقتضيات الأساسية للمساعدة القضائية المتبادلة([1]).

أصبحت المساعدة القضائية في مجال الجرائم الإرهابية الدولية إلتزاماً دولياً، يجد مصدره في الإتفاقيات المناهضة للإرهاب. إلا أن نطاق هذا الإلتزام تحدده قواعد قانونية خارج هذه الإتفاقيات، وهذه القواعد قد تكون نتيجة إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف في مجال المساعدة القضائية. وفي هذه الحالة يتم تنفيذ إجراء المساعدة وفقاً للشروط والإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات، وعند عدم وجودها فإن الدولة المطلوب منها تقديم المساعدة تتقيد بالقواعد التي ينص عليها قانونها الداخلي، ومع ذلك فإنه وفقاً للاتفاقيات المناهضة للإرهاب تلتزم الدول بتقديم الحد الأقصى من المساعدة.([2])

كما أكد علي ذلك مجلس الأمن في قراره رقم ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١م، يجب علي الدول تزويد بعضها البعض بأقصي قدر من المساعدات فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية بشأن مواجهة الإرهاب. ويشمل ذلك المساعدة علي حصول كل منها علي ما لدي الأخري من أدلة لازمة للإجراءات القانونية. حيث أن هذا الأمر له صفة الإلزام علي جميع الدول التي قامت بالتصديق علي جميع الصكوك الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب أو بعضها علي حدٍ سواء.([3])

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٠م القرار رقم (١١٧/٤٥) حول التعاون الدولي في المسائل الجنائية، ودليل الأمم المتحدة الخاص بالمعاهدة النموذجية لتبادل المساعدة في المسائل الجنائية([4]).

أيضاً تم عقد اتفاقيات خاصةً في مجال المساعدة القضائية في المسائل الجنائية. ومنها مجال الاتفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب والتي تلتزم فيها الدول الأطراف بتقديم مساعدتها فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية. إلا أن المادة (١١) من إتفاقية مونتريال الخاصة بسلامة الطيران المدني١٩٧١ أثارت

([1]) د. محمد عبد الله عزت، مرجع سابق، ص ٦٥٨.

([2]) - **Jean-Christophe Martin**: Op. Cit, p186.

([3]) د. داليا مجدي عبد الغني، مرجع سابق، ص ٦٠٥: ٦٠٦.

([4]) د. محمد عبد الله عزت، مرجع سابق، ص ٦٦٠.

خلافاً بين ليبيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛ وذلك فيما يتعلق بقضية لو كربي، فبينما عبرت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن وفائهما بالتزامهما بمقتضي هذه المادة من حيث نقل قرارات القبض وعرض الوقائع المقدمة من المدعي العام، إلا أن ليبيا استندت إلي أن ما أُرسل هو مجرد صور بالوقائع ضد المتهمين الليبيين دون أن تحتوي علي عناصر تفيد القضاء الليبي.([1])

إتسع مفهوم المساعدة القضائية في المجال الدولي فأخذ صوراً متعددة؛ فنجد أن الإتفاقية الأوروبية الخاصة بالمساعدة القضائية في المواد الجنائية تشمل الإنابة القضائية والتسليم في الوقائع الإجرامية والأحكام القضائية وحضور الشهود والخبراء والأشخاص التابعين لهم([2]). ونعرض هنا للإنابة القضائية.

الإنابة القضائية([3]):

تعتبر الإنابة القضائية مرحله هامه وأساسيه للوصول إلي عالمية القانون الجنائي، وإلي جواز الإستمرار في الإجراءات والتحقيقات الجنائية خارج الحدود الإقليمية للدولة([4]). **فهي عبارة عن تفويض من سلطة قضائية في دولة إلي سلطة قضائية في دولة أخري لإتخاذ إجراء لا تستطيع تلك السلطة أن تقوم به في دائرة اختصاصها([5]).**

لذلك فإنها تتم بقيام دولة من الدول عبر أجهزتها المختصة بأعمال قضائية محددة لمصلحة دولة أخري وبطلب منها في شأن دعوي ناشئة عن جريمة لدي الجهات القضائية للدولة الطالبة، وبصفة خاصة سماع شهادات الشهود

([1]) - **Jean- Christophe Martin:** Op. Cit, p186.

([2]) د. محمد عبد الله عزت، مرجع سابق، ص ٦٥٧.

([3]) تم إبرام إتفاقية الإعلانات والإنابات القضائية في ١٩٥٢/٩/١٤م بين دول الجامعة العربية، كما تم توقيع الإتفاقية العربية للتعاون القضائي في إبريل ١٩٨٣م، للمزيد راجع: د. بدر الدين عبدالمنعم شوقي، أحكام الإنابة القضائية في القانون الدولي الخاص، بدون ناشر، ١٩٨٧م، ص ٢٣.

(4) –**Claude Lombois**: Droit Pénal International, Paris, 1971, p. 537.

([5]) د. أحمد عبدالحليم شاكر، الأحكام الإجرائية والموضوعية للمعاهدات الدولية أمام القضاء الجنائي الوطني، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، بدون سنة نشر، ص ٢٥.، د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٣٧٥.، د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٦٠١.

والأقوال التي تؤخذ علي سبيل الاستدلال، وتنفيذ أعمال التفتيش والحجز وإجراء المعاينات وفحص الأشياء وتبليغ الوثائق القضائية.([1])

كما نصت المادة (١٠) من معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي ١٩٩٩م علي أن" تلتزم كل من الدول الأطراف بتنفيذ الإنابات القضائية المتعلقة بالجرائم الإرهابية، ويجوز لها رفض طلب التنفيذ في أي من الحالتين التاليتين:

١ – إذا كانت الجريمة موضوع الطلب محل إتهام أو تحقيق أو محاكمة لدي الدولة المطلوب منها تنفيذ الإنابة.

٢– إذا كان تنفيذ الطلب من شأنه المساس بسيادة أو أمن الدولة المكلفة بتنفيذه أو بالحكم العام فيها".([2])

كما يجب أن يتوافر في الإنابة القضائية بعض الشروط منها؛ أن تكون الجهة المنيبة هيئة قضائية، وأن تكون الجهة المنابه هيئة قضائية هي الأخري، وأن يكون هناك طلب إنابه مبين به الإجراءات محل الإنابة([3]). حيث تعد إحدي صور المساعدة القضائية([4])، لمكافحة الجريمة كخطر وضرر اجتماعي. كما يمكن أن تعتبر مرحلة هامة وأساسية للوصول لعالمية القانون الجنائي، وإلي جواز الإستمرار في سير الإجراءات والتحقيقات الجنائية خارج الحدود الإقليمية للدولة([5]).

([1]) مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الإرهاب والقرصنة البحرية، الطبعة الأولي، الرياض ٢٠٠٦م، ص ٣٧.

([2]) وزارة الخارجية، مصر ومكافحة الإرهاب، مرجع سابق، ص ٥٥٨: ٥٥٩.

([3]) م. عادل ماجد، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

([4]) د. بدر الدين عبد المنعم شوقي، مرجع سابق، موضع سابق.

([5]) د. أحمد عبد الحليم شاكر، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

الإنابة القضائية في القانون الجنائي المصري:

إكتفت مصر بالاشتراك في اتفاقيات دولية تنظم موضوع الإنابة القضائية لعدم وجود نص في التشريع الجنائي المصري ينظم مسألة الإنابه القضائية. ومن هذه الإتفاقيات الإتفاقية المعقودة بين دول الجامعة العربية والموقع عليها في ٩ يونيو ١٩٥٣م([1]). واقتصار مصر هنا بالاشتراك في الإتفاقية يعود إلي أن الهدف من الإنابة القضائية هو إيجاد وسيلة تمكن أي دولة من الإستفاده من السلطات العامة أو الهيئات القضائية لدولة أخري في حالة وقوف الحدود الإقليمية كعقبة في تنفيذ قانونها الوطني تجاه أحد المجرمين([2]).

([1]) د. محمد لطفي عبدالفتاح، مدي قصور التعاون الدولي في ملاحقة الجرائم الدولية دراسة حول أزمة تسليم المجرمين كعائق لقيام التعاون الدول، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الحقوق جامعة الإسكندرية (الثورة والقانون)، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، عدد خاص ٢٠١١– ٢٠١٢، ص ٥٩

([2]) د. أحمد محمد السيد عبدالله، التعاون الدولي في الإجراءات الجنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٠٩م، ص ١٣.

بعد العرض لمبررات وصور التعاون الدولي، نوضح أن معوقات هذا التعاون تتمثل في([1]):

١- هاجس المساس بالسيادة الإقليمية والقومية.
٢- التذرع بفكرتي المصلحة والأمن القومي.
٣- الخلط بين الإرهاب والجريمة السياسية.
٤- أنتشار البؤر الإجرامية وعدم وجود إتفاق دولي يظهر جلياً في عدم وضع تعريف موحد للإرهاب.

لكن يجب علي الدول أن تعتزم تحدي هذه المعوقات؛ لأن الإرهاب يحتاج إلي جهد دولي موحد ومنظم ودائم يحترم مبادئ الشرعية الدولية خاصة حقوق الإنسان. وتتمثل مظاهر التحديات في([2]):

١- محاكمة الإرهابيين دولياً.
٢- تفعيل المعاهدات في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.
٣- تكامل القوانين الجنائية الوطنية مع دور المعاهدات الدولية.
٤- تفعيل نظام تسليم المجرمين.
٥- تكريس نظام المسئولية الجنائية الدولية للدول التي يثبت تواطؤها مع الإرهابيين.
٦- تفعيل مبدأ المساعدة القانونية المتبادلة في إطار مكافحة الإرهاب.

([1]) د. أحمد محمد أحمد أبو مصطفي، الإرهاب ومواجهته جنائياً، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص ٥٧١: ٥٧٣.

([2]) د. أحمد محمد أحمد أبو مصطفي، الإرهاب ومواجهته جنائياً، مرجع سابق، ص ٥٧٣: ٥٧٧.

خاتمة البحث:

أولا: النتائج:

- القصور الذي شاب إتفاقية طوكيو ١٩٦٣ فيما يتعلق بتسليم المجرمين، يمنح الدول فرصة التحلل من التزاماتها دون عناء، ومن ثم تفتقد النصوص التي تضمنتها هذه الإتفاقية قيمتها العملية.
- عدم وجود معاهدة دولية صريحة تلزم جميع الدول بضرورة تسليم مختطفي الطائرات إلي دولة جنسية الطائرة.
- ضعف التدابير والإجراءات الأمنية في بعض مطارات الدول يساعد الإرهابيين علي تنفيذ مخططاتهم.
- تضاؤل دور الانتربول التي أنشئت من أجل مكافحة الجريمة الدولية، حيث أصبح دورها في الوقت الحاضر تبادل المعلومات بين مكاتبها المنتشرة في دول العالم.

ثانيا: التوصيات:

- الدعوة الي عقد مؤتمر دولي لمواجهة الارهاب، وتوحيد قواعد الحماية الموضوعية والاجرائية في مواجهته. يتم من خلاله تحديد أولوية التسليم في حالة تعدد طلبات التسليم من الدول صاحبة الإختصاص.
- التعاون فيما بين أعضاء المجتمع الدولي لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها الطائرات المدنية، وذلك من خلال عقد اتفاقية دولية ملزمة لتسليم مرتكبي الأفعال التي من شأنها أن تعرض الطائرة ومن علي متنها للخطر.
- إعداد قائمة بالأشخاص الخطرين المحظور نقلهم جواً من قبل الإنتربول يتم نشرها بالمطارات وتحديثها باستمرار. وتبادل الخبرات الفنية ومسايرة التطور التكنولوجي فيما يتعلق بوسائل تأمين النقل الجوي.
- منع الدول استخدام أراضيها ملاذاً آمناً للإرهابيين، والعمل علي إنشاء نظام دفاعي لتأمين الطائرات المدنية سواء كان صاروخي أو باستخدام الأقمار الصناعية عن طريق التوجيه المضاد.

قائمة المراجع:

- **مراجع عامة:**

١. **د. أحمد شوقي عمر أبو خطوة**، شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥.
٢. **د. أحمد فتحي سرور**، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩.
٣. **د. أشرف عرفات أبو حجازه**، الوسيط في قانون التنظيم الدولي، الطبعة الأولي، ٢٠٠٢م.
٤. **د. بدر الدين عبد المنعم شوقي**، أحكام الإنابة القضائية في القانون الدولي الخاص، بدون دار نشر، ١٩٨٧.
٥. **د. بدرية العوضي**، القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب وتطبيقه في دولة الكويت، دار الفكر بدمشق، ١٩٧٩.
٦. **د. حامد سلطان**، القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م.
٧. **د. علاء الدين محمد أحمد شحاته**، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، دراسة الاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات، القاهرة، ٢٠٠٠.
٨. **د. علي صادق أبو هيف**، القانون الدولي العام، الطبعة الحادية عشر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٠.
٩. _____، القانون الدولي العام، الطبعة الثانية عشر، ١٩٩٣م.
١٠. **د محمد الفاضل**، التعاون الدولي في مكافحة الإجرام، الطبعة الخامسة، دمشق، ١٩٩١م.
١١. **د. محمد شفيق**، آثار الإرهاب وخطورته علي الأمن والاستقرار الداخلي في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اكاديمية الشرطة، القاهرة، ١٩٩٥.
١٢. **د. محمد عيد الغريب**، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الجزء الأول (النظرية العامة للجريمة)، ١٩٩٤.
١٣. **د. محمد لطفي عبدالفتاح**، آليات الملاحقة في القانون الجنائي الدولي الإنساني، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١١.
١٤. **د. محمود سامي جنينه**، القانون الدولي العام، القاهرة، ١٩٣٨.
١٥. **د. محمود نجيب حسني**، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م.

- **مراجع متخصصة:**

١. **د. إبراهيم عيد نايل**، المواجهة الجنائية لظاهرة الإرهاب، دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٨٦ والقانون المصري رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢، دار النهضة العربية، ١٩٩٩/٢٠٠٠.
٢. **د. أحمد إبراهيم مصطفي سليمان**، جرائم الإرهاب الدولي، الإرهاب والجريمة المنظمة- التجريم وسبل المواجهة، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.
٣. **د. أحمد شوقي عمر أبو خطوة**، جرائم التعريض للخطر العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
٤. **د. أحمد محمد رفعت، د. صالح بكر الطيار**،الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي - اوروبي، الطبعة الأولي، ١٩٩٨م.
٥. **د. داليا مجدي عبد الغني**، أيدولوجية الإرهاب وآليات مكافحته، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠١٨.
٦. **د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان**، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م.
٧. **د. حيدر حسين الكريطي**، الاختصاص الجنائي في الجرائم المرتكبة علي متن الطائرات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧.
٨. **د. خالد سعود البشر**، المواجهة الجنائية والأمنية لخطف الطائرات، سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

٩. **د. سلامة إسماعيل محمد،** تعريض وسائل المواصلات للخطر في القانون الجنائي، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٩٤م.
١٠. **د. ماجد إبراهيم علي،** التنظيم الدولي الأمني، دراسة في إطار التطوير العام للتنظيم الدولي للمنظمات الدولية الأمنية، القاهرة، ١٩٩٠.
١١. **د. محمد الفاضل،** التعاون الدولي في مكافحة الإجرام، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
١٢. **د. محسن عبدالحميد أحمد،** التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولي، الرياض، ١٩٩١م.
١٣. **د. مدحت رمضان،** جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
١٤. **د. محمد فتحي عيد،** الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٣.
١٥. **د. محمود صالح العادلي،** الإرهاب والعقاب، كلية الشريعة والقانون بطـنطا، جـامعة الأزهر، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي، ١٩٩٣.
١٦. **مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،** دليل المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣.
١٧. **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،** التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتعلقة بمكافحة الارهاب، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٢
١٨. **د. عبدالغني محمود،** تسليم المجرمين علي أساس المعاملة بالمثل، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٩١.
١٩. **د. عبدالعزيز مخيمر عبدالهادي،** الإرهاب الدولي، كلية الحقوق جامعة المنصورة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦.
٢٠. **د. عثمان علي حسن ويسي،** الإرهاب الدولي ومظاهرة القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، كلية القانون، جامعة صلاح الدين، دار الكتب القانونية، ٢٠١١م.
٢١. **د. يحيي أحمد البنا،** الإرهاب الدولي ومسئولية شركات الطيران، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٤.

- **رسائل علمية:**

- **<u>رسائل دكتوراه:</u>**

١. **د. أحمد محمد أحمد أبو مصطفي،** الإرهاب ومواجهته جنائياً، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.
٢. **د. أحمد محمد السيد عبدالله،** التعاون الدولي في الإجراءات الجنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٠٩م.
٣. **د. أحمد عبدالحليم شاكر،** الأحكام الإجرائية والموضوعية للمعاهدات الدولية أمام القضاء الجنائي الوطني، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، بدون سنة نشر.
٤. **د. أشرف محمد لاشين،** النظرية العامة للجريمة الدولية دراسة تحليلية تأصيلية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠١١م.
٥. **د. أسامة حسين محي الدين عبدالعال،** جرائم الإرهاب علي المستوي الدولي والمحلي دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨م.
٦. **د. إيهاب محمد يوسف،** إتفاقيات تسليم المجرمين ودورها في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب مع التطبيق علي جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٣م.

٧. **د. سامي جاد عبدالرحمن واصل،** إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ،جامعة عين شمس، ٢٠٠٣م.
٨. **د. صالح مصطفي البرغثي،** قضية لوكربي، دراسة في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٨.
٩. **د. محمد أحمد مهران،** تسليم المجرمين في القانون الجنائي الوطني والدولي دراسة مقارنه، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
١٠. **د. محمد حسن العروسي،** تسليم المجرمين، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٥١م.
١١. **د. محمد عبد العزيز سهل،** جرائم الإرهاب الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، قسم القانون الدولي العام، ٢٠١٢م.
١٢. **د. محمد محمود عبدالله عزت،** الحماية الجنائية للملاحة البحرية من الإرهاب دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٢م.
١٣. **د. محمد مؤنس محب الدين،** الإرهاب في القانون الجنائي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١٩٨٧م.
١٤. **د. محمد نصر محمد القطري،** الحماية الجنائية لعناصر النقل الجوي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ٢٠٠٧م.
١٥. **د. عبدالمنعم طيفور الطيب حسين،** مهددات أمن الطيران المدني وتأثيرها علي الأمن الوطني، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، السودان، ٢٠١٨م.
١٦. **د. عبدالفتاح محمد سراج،** النظرية العامة لتسليم المجرمين، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١٩٩٩.
١٧. **د. نجاتي سيد أحمد سند،** نظرية الجريمة السياسية في القوانين الوضعية المقارنة وفي الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤م.

- **<u>رسائل ماجستير:</u>**

١. **د. آسية تركي، د. صبرينه لحضير**، نظام تسليم الجرمين، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، الجزائر، ٢٠١٣/٢٠١٤.
٢. **د. علاء الدين ذكي مرسي محمد،** جريمة الإرهاب دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٩.
٣. **د. كرار رياض سيد الخفي،** المسئولية الدولية عن الأعمال الإرهابية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، بدون سنة نشر.

- **مجلات ومؤتمرات:**

١- **د. أحمد محمد عبد الظاهر،** تسليم المجرمين ماهيته وسنده وأحكامه في القانون الإماراتي، مجلة الفكر الشرطي، المجلد ١٥، العدد الثالث، ٢٠٠٦.
٢- **د. خلف رمضان محمد الجبوري، د. محمد حسن خمو،** دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٤، العدد ٥١، السنة ١٦.
٣- **د. رمزي حوحو،** التعاون الدولي لمكافحة جرائم الإرهاب، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفه، الجزائر، العدد السادس، ٢٠١٠.
٤- **د. عادل ماجد،** التعاون الدولي في المسائل الجنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيقات عملية، أكاديمية شرطة دبي، السنة الثانية عشرة، مجلة الأمن والقانون، العدد الثاني، يوليو ٢٠٠٤م.

٥- **د. عبدالوهاب حومد**، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، مجلة الحقوق والشريعة (الكويت)، المجلد الخامس، العدد الأول، ١٩٨١.
٦- **د. عبد العزيز العجيزي**، خطف الطائرات بين المنطق الثوري والأمن الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ١٩٧٠.
٧- **د. علي حسين الدوسري**، جرائم الإرهاب الجوي، مجلة الحقوق، المجلد ٤١، العدد ٤، الكويت، ٢٠١٧.
٨- **د. مازن خلف الشمري**، موانع تسليم الإرهابيين دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، العدد الأول، المجلد١٢، ٢٠١٠.
٩- **مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**، الإرهاب والقرصنة البحرية ،الطبعة الأولي، الرياض ٢٠٠٦م.
١٠- **د. هزاع عبدالعزيز المجالي**، التعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، الأردن، المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠١٤.
١١- **د. يوسف أوبازي**، مكافحة الإرهاب الدولي ... الأطر والآليات، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية - المغرب، العدد ٩٢، ٢٠١٠.
١٢- **د. أحمد جلال عز الدين**، تقسيم عمليات مكافحة الإرهاب الدولي، بحث مقدم لمركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ١٩٨٤.
١٣- **د. أحمد شوقي عمر أبو خطوة**، كلمة افتتاح المؤتمر، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية الحقوق جامعة المنصورة بعنوان (المواجهة التشريعية لظاهرة الإرهاب علي الصعيدين الوطني والدولي)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ١٩٩٨م.
١٤- **الإيكاو**، المؤتمر الدولي لقانون الجو (مونتريال ٢٠١٤/٣/٢٦ – ٢٠١٤/٤/٤)، تعليقات علي مشروع نص بروتوكول إتفاقية طوكيو ١٩٦٣، إقتراح مقدم من اليابان.
١٥- **د. عبدالعظيم مرسي وزير**، المبادئ العامة لتسليم المجرمين في ضوء المجهودات الفقهية والمعاهدات الدولية،" المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية الحقوق جامعة المنصورة بعنوان (المواجهة التشريعية لظاهرة الارهاب علي الصعيدين الوطني والدولي)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المؤتمر الثالث، أبريل ١٩٩٨م.
١٦- **د. محمد سامي الشوا**، التعاون الدولي الإقليمي في مواجهة الإرهاب، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية الحقوق جامعة المنصورة بعنوان (المواجهة التشريعية لظاهرة الإرهاب علي الصعيدين الوطني والدولي)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المؤتمر الثالث، أبريل ١٩٩٨م.
١٧- **د. محمد لطفي عبدالفتاح**، مدي قصور التعاون الدولي في ملاحقة الجرائم الدولية دراسة حول أزمة تسليم المجرمين كعائق لقيام التعاون الدول، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الحقوق جامعة الإسكندرية (الثورة والقانون)، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، عدد خاص ٢٠١١- ٢٠١٢.

- **وثائق:**

١- المحكمة الجنائية الدولية، الجلسة ١٣، المنعقدة في ١٤ ديسمبر ٢٠١٧م.
القرار (ICC-ASP/16/Res.6).
٢- الجمعية العامة للأمم المتحدة، التدابير الرامية للقضاء علي الارهاب الدولي، الدورة ٤٩، البند ١٤٢ من دول الأعمال، ١٧ فبراير ١٩٩٥. (A/RES/49/60).
٣- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تبادل المساعدة والتعاون الدولي في المسائل الجنائية، الدورة الثالثة والخمسون، البند ١٠١ من جدول الأعمال، ٢٠ يناير ١٩٩٩م. (A/RES/53/112).
٤- الوثيقة (Doc 10004) الخطة العالمية للسلامة الجوية، طبعة ٢٠١٧- ٢٠١٩م، الطبعة الثانية، ٢٠١٦م.

- **منشورات إنترنت:**

١- موقع مونت كارلو الدولية http://www.mc-doualiya.com/articles. 6/11/2017

٢- موقع بي بي سي عربي، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٠م، علي الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-45240196

٣- موقع بي بي سي عربي، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٥م، علي الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/world-46252666

- **مراجع أجنبيه:**

1 - Amos N. Guiora : Top Ten Global Justice Law Review Articles 2007, Terrorism : Documents of International and local Control, Second Series, Oxford University Press, 2008.

2 - Anna Mac Cormack: THE UNITED STATES, CHINA, AND EXTRADITION READY FOR THE NEXT STEP?, 2009, v.1. At : http://dev.nyujlpp.org/wp-content/uploads/2012/11/Anna-MacCormack-The-United-States-China-and-Extradition-Ready-for-the-Next-Step-.pdf. 11/7/2017

3 - Ashraf Shams El din: The Need for Cooperation Among Countries in Prevention and control of crime, Chicago, Illinoi, 1990.

4 – Claude Lombois: Droit Pénal International, Paris, No.415, 1971.

5 - COUNCIL FRAMEWORK DECISION, on the European arrest warrant and the surrender procedures between Member States of 13 June 2002, Official Journal of the European Communities, (2002/584/JHA). At: http://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:3b151647-772d-48b0-ad8c-. 22/1/20180e4c78804c2e.0004.02/DOC_1&format=PDF

6 - European Union: Topics of the European Union, Justice and home affairs. At: https://europa.eu/european-union/topics/justice-home-affairs_en. 14/12/2017

7 - Jean-Christophe Martin: Les règles Internationales Relatives, Lutte Contre Le Terrorisme, Bu Lanta, 2006.

8 - Jacques Duchesneau, C.M., C.Q., C.D: Aviation Terrorism, Thwarting High-Impact Low-Probability Attacks, the Royal Military College of Canada, Doctor of Philosophy, April 2015. At:https://espace.rmc.ca/bitstream/11264/741/1/Duchesneau%20PhD%20Thesis%2020150726%20Final%20e-Space%20RMC.pdf

9 - J. William Rowley, D. Martin Low, and Omar K. Wakil: Increasing the Bite Behind the Bark: Extradition in Antitrust Cases. At: http://www.americanbar.org/content/dam/aba/publishing/antitrust_source/Apr07_Wakil4_30f.authcheckdam.pdf., 15/8/2016.

10 - M.Cherif Bassiouin: Law and Practive of the United States, in " International Criminal Law", Procedural and Enforcement Mechanisms, 2d, 1998.

11 - Mikael Pouiers: L'extradition des Auteurs d'infractions internationales, dans Herve Ascensio Emmanuel Decaux, Droit international pénal, pedone, Paris, 2000.
12 - Muhammad Anwar: What are The main distinctions between extradition and surrender (Eawfd)?,May 2012. At: **http://scriptiesonline.uba.uva.nl/document/448304.** 2/8/2016.
13 - P. Dubolion, T. Baglione, F. Bartolini: II nuovocodice de procédé URA penale, Ed. La Tribuna, Piacenza 1989.
6-Sonja Clue, Tamara Misread and Bojan Obradović: Extradition in Croatian legislation and legal practice. At: http://www.ejtn.eu/Documents/Themis%202012/THEMIS%202012%20ERFURT%20DOCUMENT/Written%20paper%20Croatia%20Team%201.pdf: 2/8/2016.
14 - Robert Zimmermann: La Coopération Judiciaire International en matière pénale, 2 eme édition, Brulant SA Bruxelles.
15 - NATIONS UNIES:OFFICE DES NATIONS UNIES CONTRE LA DROGUE ET LE CRIME, Programme de formation juridique contre le terrorisme, Infractions terroristes dans le domaine des transports (aviation civile et navigation maritime), New York, 2015.
At:https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Module_on_Transport/Module_5_Transport_offences_F.pdf.2/2/2018.
16 – Ruwantissa Abeyratne : Aviation Security Law, New York, Springer, 2010.
17 - UNITED NATIONS: Counter-Terrorism Legal Training Curriculum, Transport-related(civil aviation and maritime)Terrorism Offences, Module 5, United Nations Office on Drugs and Crime (Vienna), New York, 2014.
At:https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Module_on_Transport/13-89032_Ebook_from_DM_9-9-2014.pdf. 10/12/2017.
18 - U.N. Documents S/23574, Feb, 11, 1992.
19 - S/RES/2309 (2016), Resolution 2309 (2016). At: http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2309(2016).